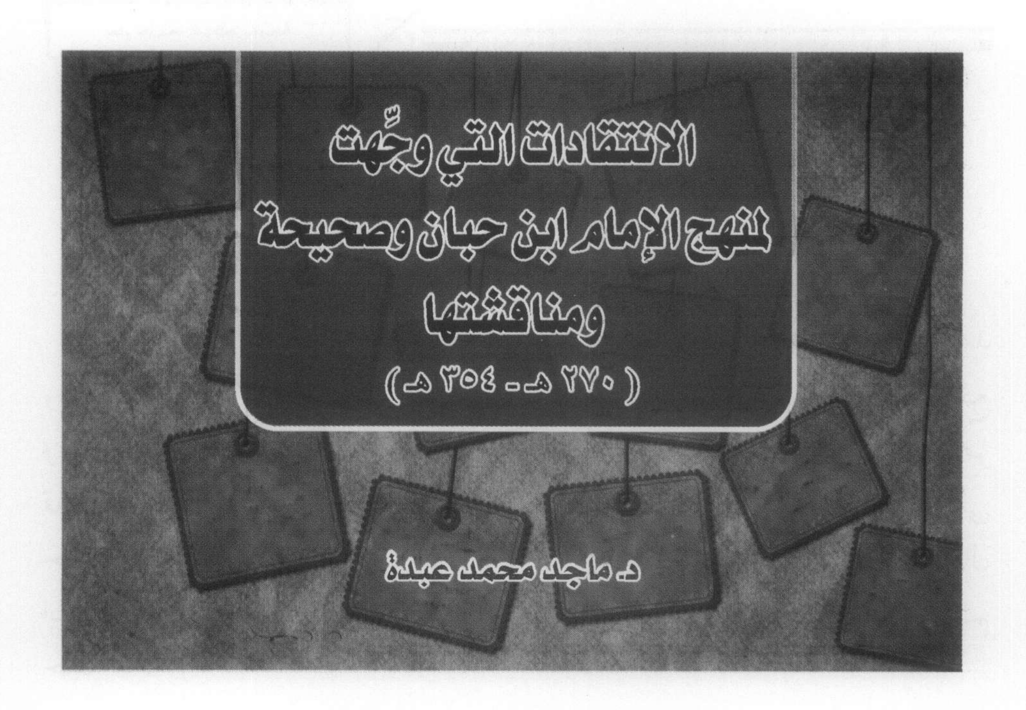
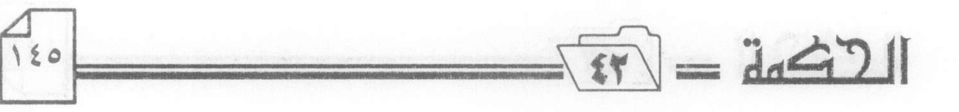


ملخص

يتناول هذا البحث دراسة الانتقادات التي وجهت لمنهج ابن حبان في الجرح والتعديل في صحيحه وفي غيره، حيث يقوم الباحث بتجليتها وتوضيحها وبيان أصل نشأتها، مبيناً أراء الأئمة أمثال ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، وابن عبدالهادي (ت ٧٤٤هـ)، والذهبي (ت ٧٤٨هـ)، وابن حجر (ت ٨٥٢هـ)، والسخاوي (٩٠٢هـ)، ثم يقوم الباحث بمناقشة آرائهم وبيان مدى بعدها أو قربها من منهج ابن حبان في الجرح والتعديل، ثم يتعرض الباحث إلى آراء المعاصرين بِدءاً باليماني ثم الألباني وغيرهما، ويعرض بمبحث مستقل رأي الشيخين شعيب الأرناؤوط وبشار عواد نظراً لصلتهما بصحيح ابن حبان وبكتاب تقريب التهذيب لابن حجر، ثمّ يعرض الباحث أهم النتائج التي توصل إليها.





مقدمة

إن مسألة التصحيح والتضعيف مسألة اجتهادية قائمة على القواعد والأدلة التي يؤيد كلّ فريق بها رأيه الذي توصل إليه، مع وجود الضوابط التي رسمها أئمة هذا الفنّ لذلك، ولذا سيبقى هذا الأمر قائماً لحِكم أرادها الله تعالى من باب التوسعة على الأمّة، ولكي تبقى حركة هذا العلم دائرةً، وليكون هذا العلم رحمةً للناس كما قال ابن قدامة الحنبلي في العقائد: «اختلاف الأئمة رحمة، واتفاقهم حجة»(١).

ولا أعني بكلامي هذا أنّ كلّ اختلاف بين العلماء مقبول، مهما كان، وفي أي أمر كان، ومن أي كان، فللأمر ضوابط وقواعد بيّنها العلماء، يجب الالتزام بها والسير عليها واتباعها، حتى يقبل من المجتهدين ما اختلفوا فيه.

يتناول هذا البحث دراسة جميع الانتقادات التي وجهت لمنهج ابن حبان في الجرح والتعديل في صحيحه وفي غيره، حيث أقوم بتجليتها وتوضيحها وبيان أصل نشأتها، مبيناً أراء الأئمة أمثال ابن الصلاح، وابن عبدالهادي، والذهبي، وابن حجر، والسخاوي وغيرهم، ثم أقوم بمناقشة آرائهم وبيان بعدها وقربها من منهج ابن حبان في الجرح والتعديل، وكذلك قربها وبعدها من رأي غالبية علماء الجرح والتعديل وما جرى عليه العمل

(١) المناوي، عبدالرؤوف المناوي (ت ١٠٣١هـ)، فيض القدير شرح الجامع الصغير، تعليقات يسيره: لماجد الحموي. المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٦هـ. (٢٠٩/١).

عندهم، ثم أتعرض إلى أراء العلماء المعاصرين بِدءاً بالشيخ اليماني ثم الشيخ الألباني وغيرهما.

وأما منهجي في هذا البحث فهو يقوم على تتبع آراء العلماء المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين في نقدهم لابن حبان، ومن ثم بيان آراء ابن حبان في المسائل التي انتقد فيها وموازنة رأيه برأيهم، وذلك من خلال نقل أقوال أئمة هذا الشأن، ومن ثم بيان قرب منهج ابن حبان من منهجهم أو بعده عنهم، فإذا اتفق ابن حبان مع أئمة هذا الشأن، فهذا هو ما أبتغيه وإن خالفهم، فسأرى أسباب المخالفة لهم، وأناقش كلّ هذه الآراء وأبيِّنها وأرجح ما أراه مناسباً منها في ضوء المنهج العلمي.

وفي هذا البحث لم أقصد مخالفة من انتقد منهج ابن حبان وردّ توثيقه، أو الانتصار لابن حبان، أو انتقاص قدر من انتقدوه، ولكني ناشدُ حقٍّ كما عهدي بغيري، ولكنّ الحق أحق أن يتبع، فإذا خالف ابن حبان الأئمة في مسائل فأبيِّنها وأرى الصواب فيها؛ لأنّ هذا البحث لم أكتبه لأدافع عن منهج وصحيح ابن حبان مطلقاً، بل الغاية منه إظهار الحق في منهج ابن حبان في الجرح والتعديل، خصوصاً في صحيحه؛ لأنك وفي هذه الأيام تسمع ذكر ابن حبان بغير ما يستحق، وكذلك تسمع الانتقاص منه ومن منهجه في صحيحه، وكأنه جاء بما لم يأت به من سبقه من الأئمة في هذا العلم، ولذلك ارتأيت بيان الحق فيه وفي منهجه في صحيحه، وأحاول أن أعيد الاعتبار لصحيحه الذي يحاول بعض العلماء أن لا يجعل لصحيحه قيمةً أو وزناً، وحجتهم في ذلك هو التساهل، فكلّما يعنّ للبعض أن يتهم ابن حبان فأول تهمة جاهزة له هي التساهل في التعديل، مع أنّ كثيراً من العلماء حتى المتأخرين قد اتهم ابن حبان بأنّه من المتشددين في التجريح، فكيف يستقيم التساهل مع التشدد، هل ابن حبان متناقض مع نفسه؟ أم أنّ من اتهمه بكلتا التهمتين لم يدرس منهجه دراسة كافية؟ أو أنّ الأمر غير ذلك؟ هذا ما سأجيب عنه.



وأعتقد أنّ اتهام ابن حبان بأي تهمة كانت، سواء في منهجه في كتابه الثقات، أو في منهجه في صحيحه، قائم على التقليد، وأقول: التقليد الذي لا يقوم على منهج علمي، بل على الاتباع فقط، إما لعدم إدراك المقلدين منهج من اتهم ابن حبان، أو لعدم تتبعهم لجميع أقواله في ابن حبان، أو لاقتصارهم على رأي من قلدوهم دون تتبع خصوصاً في الناحية العملية.

وقد قسمت هذا البحث إلى ملخص، ومقدمة، وثلاثة مباحث رئيسية، وخاتمة:

المقدمة: في أهمية الموضوع وطريقتي في البحث.

المبحث الأول: آراء الأئمة المتقدمين في نقد ابن حبان وصحيحه.

المطلب الأول: الإمام ابن الصلاح.

المطلب الثاني: الإمام ابن عبدالهادي.

المطلب الثالث: الإمامان الذهبي وابن حجر.

المبحث الثاني: آراء علماء الحديث المعاصرين في منهج ابن حبان ونقاشهم.

المطلب الأول: المعلمي اليماني والشيخ الألباني.

المطلب الثاني: الشيخ عبدالفتاح أبو غدّة.

المطلب الثالث: الشيخ أحمد شاكر.

المبحث الثالث: رأي الأرناؤوط وبشار عواد في منهج ابن حبان في التوثيق والتضعيف.

المطلب الأول: رأي الشيخ شعيب الأرناؤوط والدكتور بشار عواد.

المطلب الثاني: نقاش الشيخ شعيب الأرناؤوط والدكتور بشار عواد.

الخاتمة: بيّنت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها بعد نقاش أهم المسائل.

المبحث الأول

آراء الأئمة المتقدمين في نقد ابن حبان وصحيحه

لم أظفر في حدود علمي بمن انتقد ابنَ حبان ممن عاصره من المتقدمين، والذين ظفرت بمن انتقدوه هم من العلماء المتأخرين، أمثال ابن الصلاح، والذهبي، وابن حجر، والسيوطي (ت٩١١هـ) وغيرهم، ثم قلَّدهم واعتمد على أقوالهم بعض من اشتغل بعلم الحديث من المعاصرين أمثال: المعلمي اليماني، والألباني، وشعيب الأرناؤوط وغيرهم.

والأمر المهم في هذا المبحث، هو بيان حقيقة تلك الانتقادات، والتثبت من أنّ الذهبي وابن حجر وغيرهما انتقدوا منهج ابن حبان، واتهموه بتوثيق المجاهيل، ولم يقبلوا توثيقه للرجال في كتابه «الثقات» وحكمه على الأحاديث في صحيحه؟ أم أنّهم اعتمدوا أحكامه في كتبهم المشهورة كالذهبي في «الكاشف»، وابن حجر في «التقريب»؟ أم أنّ العلماء المحققين من المعاصرين أثبتوا وبالأدلة من كتب الأئمة الناقدين لابن حبان أنهم اعتمدوا توثيقه، واستأنسوا به، وقدَّموه على غيره إن وجد، وإن لم يوجد إلاّ رأي ابن حبان تمسكوا به؟ هذا ما أحاول الإجابة عنه في هذا المبحث والذي يليه.

ثبت عندي وفي بحث سابق(١) أنّ جميع من تكلموا عن ابن حبان وعن منهجه أجمعوا على أنّ ابن حبان قد وفّى بالقواعد والشروط التي ذكرها في مقدمة صحيحه، وطبَّقها وسار عليها، إلاّ ما لا يخلو منه البشر من الخطأ والوهم. وأنّ شروط ابن حبان موافقة لشروط الأئمة في غالبها.

---

(١) بحث: منهج ابن حبان في قبول الرواة ومقارنته برأي الجمهور»، مقدم للنشر في مجلة الإسلام في آسيا، بالجامعة الإسلامية العالمية بكوالالمبور، ماليزيا.



وأن كثيراً من الأئمة مع ابن حبان في توثيق المجاهيل وتوثيق المسكوت عنهم عملياً، وأنّ سكوتهم تعديل وتوثيق.

وكذلك وُصف بالتساهل في التوثيق، خاصة توثيق المجاهيل، ونرى الذهبي وابن حجر لا يعتبران توثيقه إذا انفرد، وفي الوقت نفسه نراهما يصفان ابن حبان بالتشديد في مواضع أخرى، فما هذا الاختلاف؟ لذا سأجيب على هذا التساؤل لاحقاً، وهناك تساؤل آخر هو هل اعتمد العلماء توثيق ابن حبان أم لا؟ فللإجابة على هذه الأسئلة وغيرها أعرض آراء من انتقدوه، ثم أناقشهم وأبيّن الراجح في ذلك.

* * *

المطلب الأول:

الإمام ابن الصلاح

وصف ابن الصلاح الحاكم بأنه واسع الخطو في شرط الصحيح، ومتساهل في القضاء به، قال: «ويقاربه في حكمه صحيح أبي حاتم ابن حبان». ونظمه العراقي في ألفيته فقال: «والبستي يداني الحاكم»، فشرحه السخاوي فقال: «(يداني) أي: يقارب (الحاكم) في التساهل، وذلك يقتضي النظر في أحاديثه أيضاً؛ لأنّه غير متقيد بالمعدلين، بل ربما يخرج للمجهولين، لا سيما ومذهبه إدراج الحسن في الصحيح، مع أن شيخنا قد نازع في نسبته إلى التساهل إلاّ من هذه الحيثية»[1].

ثم يضيف السخاوي قائلاً: «وعبارته إن كانت باعتبار وجدان الحسن في كتابه فهي مشاحة في الاصطلاح، لأنّه يسميه صحيحاً، وإن كانت باعتبار خفة شروطه فإنه يخرج في الصحيح ما كان رواية ثقة غير مدلس

(١) محمد بن عبدالرحمٰن السخاوي (ت ٦٤٢ هـ)، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ، (٢٨/١).

سمع ممن فوقه، وسمع منه الآخذ عنه، ولا يكون هناك إرسال ولا انقطاع، وإذا لم يكن في الراوي جرح ولا تعديل، وكان كل من شيخه والراوي عنه ثقة، ولم يأت بحديث منكر، فهو عنده ثقة، وفي كتاب الثقات له كثير ممن هذه حاله. ولأجل هذا ربما اعترض عليه في جعلهم من الثقات من لم يعرف اصطلاحه، ولا اعتراض عليه، فإنه لا يشاحح في ذلك»[1].

وقال بعض الأئمة بأنه أفضل وأعلى مرتبة من مستدرك الحاكم، يقول ابن كثير: «وكتب أخرى التزم أصحابها صحتها كابن خزيمة وابن حبان، وهما خير من المستدرك بكثير، وأنظف أسانيداً ومتوناً».

فابن كثير يبيّن هنا أنّ صحيح ابن حبان أفضل من مستدرك الحاكم لأنّه أنظف أسانيداً ومتوناً، ويؤكد هذه المقولة العراقي فيقول: «أما صحيح ابن حبان فمن عرف شرطه واعتبر كلامه عرفَ سموّه على كتاب الحاكم»[2].

وحاول الشيخ أحمد شاكر أن يوفق بين الأقوال في بيان مرتبة صحيح ابن خزيمة وابن حبان ومستدرك الحاكم فقال: «ورتب علماء هذا الفنّ ونقّاده هذه الكتب الثلاثة، التي التزم مؤلفوها رواية الصحيح من الحديث وحده، أعني الصحيح المجرّد، بعد الصحيحين: البخاري ومسلم، على الترتيب الآتي: صحيح ابن خزيمة، صحيح ابن حبان، فالمستدرك للحاكم. ترجيحاً منهم لكل كتاب على ما بعده، في التزام الصحيح المجرد. وإن كان وافق هذا مصادفة - أقول قدراً - ترتيبهم الزمني، من غير قصد منهم إليه». ثم ذكر أقوال العلماء بعد ذلك في هذه المسألة[3].

---

(١) المرجع السابق، (١/٢٨).

(٢) العراقي، عبدالرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦ هـ)، مقدمة ابن الصلاح مع شرحها التقييد والإيضاح، تحقيق: عبدالرحمٰن محمد عثمان، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، (١/٢٩ - ٣٠). انظر: تعليق الحافظ العراقي في الحاشية.

(٣) أحمد محمد شاكر، تحقيق: صحيح ابن حبان، بترتيب الأمير علاء الدين الفارسي، بدون تاريخ، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، (١/١١).





وأما تعليل السخاوي عند شرحه تساهلَه بعدم تقيُّده بالمعدلين، وإخراجه للمجهولين أيضاً، فهذا التعليل غير مقبول، وإنما هو تجنّ على ابن حبان؛ لأن المعروف عند ابن الصلاح والسخاوي وغيره أنه من المتشددين، فلا يستقيم هذا الوصف، خصوصاً في كتابه الصحيح. وأما إخراجه للمجهولين فهم على منهجه وشرطه ورأيه ليسوا كذلك إلاّ ما ندر.

وهذا ما يؤكده السخاوي في نهاية كلامه حيث قال: «إن الرواة الذين أخرج لهم ابن حبان في صحيحه، ووثّقهم في كتابه الثقات، هم ثقات وأحاديثهم صحيحة عنده، ومن لم يعرف شرطه واصطلاحه اعترض عليه. ولذا؛ فإن ابن حبان لا يجوز الاعتراض عليه لأنه لا يشاحح في اصطلاحه».

ثم قال السخاوي: «قلت: ويتأيد بقول الحازمي: ابن حبان أمكن في الحديث من الحاكم، وكذا قال العماد ابن كثير: قد التزم ابن خزيمة، وابن حبان الصحة، وهما خير من المستدرك بكثير، وأنظف أسانيدَ ومتوناً، وعلى كل حال فلا بد من النظر للتمييز»[1].

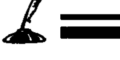
أقول: نعم؛ قول الحازمي وقول ابن كثير أرشد من قول ابن الصلاح، لأنّ صحيح ابن حبان لا يقارن بمستدرك الحاكم، بل بغيره من كتب الصحاح كصحيح البخاري ومسلم وابن خزيمة؛ لأنّه كما قال ابن كثير: «قد التزم ابن خزيمة وابن حبان الصحة، فماذا يعني ابن الصلاح بقوله: «التزما الصحة»، أي: على الأقل التزم الصحة ولو في أدنى مراتبها، وهذا الذي ينبغي أن يقال عن منهج ابن حبان بأنه التزم الصحة.

وهذا موافق أيضاً لآخر كلام السخاوي الذي بيّن أنّ لابن حبان اصطلاحاً خاصاً لا يشاحح فيه؛ لأنّه إمام مجتهد له قواعده ومنهجه. وقد

---

(١) السخاوي، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، (٢٩/١).





ذكر الشيخ شعيب بوضوح ومن خلال تحقيقه لصحيح ابن حبان أنّه وافق الجمهور في تسعين بالمائة مما صححه من أحاديث[١].

❋ ❋ ❋

المطلب الثاني:

الإمام ابن عبدالهادي

يقول ابن عبدالهادي في نقده لمنهج ابن حبان: «وقد علم أن ابن حبان ذكر في هذا الكتاب الذي جمعه في الثقات عدداً كبيراً وخلقاً عظيماً من المجهولين الذين لا يعرف هو ولا غيره أحوالهم، وقد صرح ابن حبان بذلك في غير موضع من هذا الكتاب، فقال: سهل يروي عن شداد بن الهاد، روى عنه أبو يعقوب ولست أعرفه، ولا أدري من أبوه، هكذا ذكر هذا الرجل في كتاب الثقات، ونص على أنه لا يعرفه»[٢].

أقول: كلام ابن عبدالهادي هذا يوحي بأنّ ابن حبان ذكر المئات من هذا النوع من المجهولين، وليس الأمر كذلك، وإنما هم معدودون على أصابع اليد. ثم إنه لم يذكر هذا النوع لتوثيقهم، وإنما ذكرهم للمعرفة كما صرح بذلك كما سيأتي بعد قليل.

ثم يضيف ابن عبدالهادي في نقده لمنهج ابن حبان فيقول: «فلو كان توثيق ابن حبان لهارون مقبولاً لم يكن في ذلك ما يقتضي صحة خبره المذكور، فكيف وطريقة ابن حبان في هذا قد عرف ضعفها مع أنّه قد ذكر في كتاب الثقات خلقاً كثيراً، ثم أعاد ذكرهم في المجروحين وبيّن ضعفهم،

---

(١) شعيب الأرناؤوط، تحقيق: الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، المقدمة، (١/ ٤٠).

(٢) ابن عبدالهادي، محمد بن أحمد بن عبدالهادي (ت٧٤٤ هـ)، الصارم المنكي في الردّ على السبكي، تحقيق: عقيل المقطري، تقديم: مقبل بن هادي الوادعي، ص١١٣. وانظر: السخاوي، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، (١/ ٢٧ ـ ٣٠).



وذلك من تناقضه وغفلته، أو من تغير اجتهاده، وذكر ابن الصلاح عنه أنّه غلط الغلط الفاحش في تصرفه»[١].

قلت: إنه قد يكون غيّر اجتهاده، وهذا مألوف في كل العلوم ولا ضير، فالرجوع إلى الحق فضيلة. وأما اتهامه ابن حبان بالتناقض والغفلة فهو غير مقبول إطلاقاً، فلو وصفه بالتناقض لكان الأمر أهون، ولا أدري ما الغفلة التي يقصدها؟!

ولكن الصواب في مناقشة ابن عبدالهادي وغيره أنّ من ذكره ابن حبان في كتابه الثقات، وصرّح بعدم معرفته له، فليس مراده من ذلك تعديله، أو قبول روايته، بل قصده هو معرفة من كانت له رواية فحسب، والدليل على ذلك ما ذكره ابن حبان نفسه في كتاب «الثقات» في ترجمة الفزع قال: «شهد القادسية، يروي عن المقنع، وقيل: إن للمقنع صحبة، ولست أعرف فزعاً، ولا مقنعاً، ولا أعرف بلدهما، ولا أعرف لهما أباً، وإنّما ذكرتهما للمعرفة، لا للاعتماد على ما يرويانه»[٢]. فيجب على ناقديه أن يضعوا هذا النص منه نصب أعينهم عند نقده.



المطلب الثالث:

الإمامان الذهبي وابن حجر

هما أكثر من انتقدا ابن حبان من المتأخرين. ولكن متى انتقداه؟ وفي أي شيء؟ وهل قبلا منه توثيقه؟ وفي أي موضع؟ وهل قبلا جرحه للرجال، أم فصّلا في الأمر؟

---

(١) ابن عبدالهادي، الصارم المنكي في الردّ على السبكي، ص١١٥.

(٢) ابن حبان، محمد بن حبان البستي، (ت٣٥٤ هـ) الثقات، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، وتركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ، (٣٦٩/٧)، ترجمة: ١٠٢٩٠.

بادئ ذي بدء، لا بدّ من توضيح أمر مهم، وهو أنهما لم يوافقا ابن حبان في مسألة التجريح، ووافقاه في موضوع التعديل للرواة ضمن الشروط التي التزمها ابن حبان، ويأتي بيان ذلك. وأما الآن فأنقل عن الشيخ محمد عوامة ما كتبه من الجواب الكافي الوافي في مقدمة تحقيقه لكتاب الكاشف للإمام الذهبي، حيث يقول عن منهج الذهبي من توثيق ابن حبان:

«وأما موقف الذهبي ممن ينفرد ابن حبان بتوثيقه، فإنّه تارة يعبِّر عنه في حق الراوي فيقول: ثقة. وتارة: صدوق. وتارة: وثق. ويضع فوقها رمز: (حب)، ولفت نظري أنّه قال في عبدالله بن مالك الهمداني: «شيخ»، ولعلها مرة واحدة لم تتكرر، أما مرات قوله: «ثقة» فكثيرة، أحصيت منها تسعاً وستين مرة. وأما مرات قوله: «صدوق» فقليلة جداً، سبع مرات. وأما استعماله كلمة «وثق» فكثير جداً لا داعي لإحصائها. ولكن لا بدّ من التنبيه إلى أنّه قد يقول: «وثق» وفي الرجل توثيق من غير ابن حبان، مثل: صدقة بن المثنى النخعي، وثقه أبو داود وابن حبان. وعاصم العدوي: لم يحك المزي إلاّ توثيق النسائي وهو في ثقات ابن حبان. وعباد بن موسى التخلي وثقه ابن معين وأبو زرعة وصالح جزرة وابن حبان، وعباد بن نسيب وثقه ابن معين وابن حبان، وهذا نادر. وقد يقتصر المزي على توثيق ابن حبان فيقول الذهبي: وثق، ويكون فيه توثيق من غير ابن حبان، كما حصل له في سليمان بن سنان، وهذا نادر أيضاً»[1].

أقول: هذا تفصيل نادر عن موقف الإمام الذهبي من توثيق ابن حبان للرواة من حيث الجملة، ولقد أجاد محمد عوامة في تفصيله لهذه المسألة، فقد بيَّن أن الذهبي له ثلاث حالات من توثيق ابن حبان: ثقة، صدوق، وثق.

---

(١) محمد عوامة، تحقيق: الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لمحمد بن أحمد الذهبي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، جدة، ١٩٩٢م، (١/ ٣٠).





وليس هذا الموقف فحسب من الذهبي، فقد ذهب إلى هذا المذهب ابن حجر أيضاً، حيث قال عنه محمد عوامة:

«وهذه الأنحاء الثلاثة التي وقفها الذهبي من توثيق ابن حبان: ثقة، صدوق، وثق، جاء مثلها من ابن حجر في «التقريب» فهو يقول: ثقة، صدوق، مقبول، وهذا اللفظ الأخير هو الأكثر الأغلب، وهو يعادل من كلام الذهبي: وثق، وهو أولى وأدق من «مقبول»؛ لأنّ للمقبول اصطلاحاً خاصاً عند ابن حجر: من لم يرو من الحديث إلاّ القليل، ولم يثبت فيه ما يترك من أجله، وتوبع، فإذا لم يتابع قال عنه: لين الحديث»[(١)].

قلت: هذه موازنة بين رأيي الذهبي وابن حجر في قبولهم لمنهج وتوثيق ابن حبان من حيث الجملة، وهو تفصيل جيد قائم على الدراسة والتتبع، فكيف بمنهج ورواة ابن حبان في صحيحه، وهو أشدّ وأدق فيه.

ثم يتابع عوامة كلامه عن كتاب التقريب لابن حجر فيقول: «وقد أحصيت من وثقهم ابن حجر في التقريب وانفرد ابن حبان بتوثيقهم فبلغ عددهم واحداً وعشرين رجلاً، ولا ريب عندي أن هناك آخرين سواهم، لكنه قال عن رقم (٤٥٢٤): «مقبول»، وسبقه الذهبي إلى توثيق ثلاثة منهم، وأرقامهم في «الكاشف»: (١٥٠٧، ٥٩٥١، ٦٣٤٨)، ومن قال فيهم: «صدوق» مجموعهم اثنان وخمسون رجلاً، وثمة آخرون جزماً، أمّا من قال عنهم: «مقبول» فكثيرون جداً، لا داعي إلى إحصائهم[(٢)]، وقد قلبت وجوه

(١) المرجع السابق، (٣١/١).

(٢) قلت: قد أحصيتهم في التقريب، فبلغوا أكثر من ألف وخمسمائة راو قال عنهم ابن حجر: مقبول، وقد اختلفت آراء بعض العلماء في مقصود ابن حجر من كلمة مقبول. وللتوسع في هذا الموضوع انظر كتاب الدكتور وليد العاني رحمه الله: «منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها»، فقد فصّل وأجاد في عرض وتوضيح قول ابن حجر «مقبول» وتوصل إلى نتائج مهمة أتفق معه في جلّها، وكذلك موقفه ورأيه من قبول رواية المستور، ولين الحديث وموقفه من قبول رواية هؤلاء الرواة واعتبار هذه الأوصاف أوصاف أقرب إلى التعديل منها إلى التجريح.

النظر كثيراً لأتعرف على ضابط ينتظم في سلكه سبب توثيق ـ أو تصديق ـ هذين الإمامين لمن انفرد ابن حبان بتوثيقهم، فلم أقف على ما أطمئن إليه»[١].

ثم يضيف محمد عوامة فيقول: «واختلاف هذين الإمامين في الحكم على الرجل بل تباينهما في الحكم ـ من ثقة، إلى لين، ومن ثقة إلى مستور ـ لهو أدل دليل على عدم صحة اعتبارهما كثرة الرواة الثقات عن رجل، مع توثيق ابن حبان له سبباً لتوثيقه. أما ما جاء في «كثرة رواية الثقات عن الشخص توقي حسن الظن فيه» ـ كما قال السخاوي ـ ففيه: أنّ هذا أمر غير التوثيق والتصديق، كما هو واضح من العبارة نفسها، ومن سياقهما هناك، وفيه أيضاً أن هذا حكم عام، فلا ينسحب على أحكام إمامين لا ندري ما موقفهما منه، قبلاه أو رداه، لا سيما أن في كتابيهما أمثلة تخالف ما فهم من كلامهما، والله أعلم»[٢].

أقول: إنّ الشيخ محمد عوامة هنا يحاول تفسير موقف الذهبي وابن حجر من توثيقهم للرواة الذين ذكرهم ابن حبان في ثقاته، ويحاول أن لا يجعل لعمل هذين الإمامين قاعدة مضطردة، فلم يكن من منهجهما أن يجعلا كثرة الرواة عن الراوي سبباً لتوثيق ابن حبان له، ومن ثم سبباً لقبولهما لذلك الراوي وترجيح روايته.

«وخلاصة هذا كله أنّ هذين الإمامين كثيراً ما يأخذان توثيق ابن حبان بالاعتبار والاعتماد، يضاف إليهما اعتماد أئمة آخرين عليه، منهم: الزيلعي في «نصب الراية» فإنّه قال عن حديث زينب السهمية عند ابن ماجه[٣]: «سنده جيد» من أجل أنّ ابن حبان ذكرها في ثقاته»[٤]، مع أنّ الدارقطني

(١) مقدمة تحقيق محمد عوامة، الكاشف، الذهبي، (٣١/١). وانظر: ص٣٣، وانظر لزاماً: فتح القدير لابن الهمام، (٦٧/١).
(٢) المرجع السابق، (٣٢/١)، بتصرف.
(٣) ابن ماجه، السنن، باب الوضوء من القبلة، (١٦٨/١)، حديث رقم: ٥٠٣.
(٤) الزيلعي، نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية، (٧٣/١).



قال عن حديثها في سننه: «مجهولة لا تقوم بها حجة»[١]، وقال ابن حجر: «لا يعرف حالها»[٢]، ولم يرو عنها سوى اثنين: أخيها شعيب وابنه عمرو. فهذا ذهاب منه إلى توثيق ابن حبان لها»[٣].

وليس الذهبي وابن حجر هما الوحيدان اللذان اعتمدا توثيق ابن حبان، بل غيرهما مثل الزيلعي، والعراقي حيث يقول: «ومنهم زميله ومرافقه العراقي فإنّه لما عمل كتاباً في الرجال ـ وكتب منه قسماً يسيراً فقط ـ كان يحرص جداً على حكاية توثيق ابن حبان للرجل، ولو كان فيه توثيق عدد من الأئمة[٤]. وورث عن العراقي هذا تلميذان: نور الدين الهيثمي، وسبط ابن العجمي[٥].

«أما الهيثمي: فمشهور بذلك في كتابه «مجمع الزوائد». وأما البرهان سبط ابن العجمي فقال في مقدمة كتابه «نثل الهميان في معيار الميزان...» وهو يذكر منهجه في استدراكاته على «ميزان الاعتدال»: «ورأيت المؤلف قد اقتصر على تضعيف أشخاص أو تجهيلهم، وقد ذكرهم بعض الحفاظ... وغالبهم في ثقات ابن حبان. فإن قيل: وإذا كان كذلك فما فائدة ذكرك إياه في ثقات ابن حبان؟ فالجواب: أنّه يكون قد اجتمع فيه جرح وتعديل، وهذه مسألة خلاف. فإن قيل: إن المؤلف قد قال في «الميزان» في ترجمة عمارة بن حديد: لا يفرح بذكر ابن حبان له في الثقات، فإن قاعدته معروفة من الاحتجاج بمن لا يعرف.

---

(١) الدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن، السنن، تحقيق عبدالله هاشم يماني، دار المعرفة بيروت، ١٩٦٦م، (١٤٢/١)، حديث رقم: ٢٥، ٢٦.

(٢) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، تقريب التهذيب، دار الرشيد، سوريا، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م، ص ٧٤٧، ترجمة: ٨٥٩٧.

(٣) محمد عوامة مقدمة تحقيق الكاشف، للذهبي، (٣٢/١)، بتصرف واختصار.

(٤) المرجع السابق، (٣٣/١)، قال محمد عوامة: «وتجد هذه النقول في حاشية الكاشف هذه ابتداءً من ص١٧ ـ ٢٠٠، فتأملها تجد أسلوبه وعبارته يدلان على اهتمامه به، وانظر على سبيل المثال ترجمة: ١٤٩، ١٥٤.

(٥) المرجع السابق، (٣٣/١).

أقول: إنّ هؤلاء الأئمة يؤيدون وينقلون توثيق ابن حبان في أخص كتبهم وأفضلها، فكيف بمن لا يقبل توثيق ابن حبان، وقبل توثيقه شيخ المتشددين ابن القطان (ت ٦٢٨هـ) الذي عرف بتشدده وتعنته كما وصفه العلماء، والزيلعي (ت ٧٤٣هـ)، والذهبي (ت ٧٤٨هـ)، والعراقي (ت ٨٠٦هـ)، والهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، وسبط ابن العجمي (ت ٨٤١هـ)، وابن حجر (ت ٨٥٢هـ). وأخيراً أسأل: كيف يقبل ابن القطان المتشدد توثيق ابن حبان المتساهل كما زعموا؟ هذا غير ممكن فعلاً لو كان ابن حبان من المتساهلين في توثيق المجاهيل، والحقيقة أنّه التزم المنهج العدل الوسط، ولذلك رضي بأحكامه هؤلاء الأئمة، وإن كان الكلام على غير ذلك فكانت هذه الحقيقة ماثلة بين أعيننا، ومن أراد غير الحق فله ما أراد.

ثم يقول محمد عوامة: «ومن المعاصرين أحمد محمد شاكر، فإنّه يعتمد ذلك كثيراً في تعليقاته على «مسند أحمد» و«سنن الترمذي» وغيرهما. وكذلك شيخنا جهبذ العصر مولانا العلامة الحجة الشيخ حبيب الرحمٰن الأعظمي، فقد كتب إليّ في جواب سؤالي عن رأيه في ذلك: «وأما توثيق ابن حبان إذا انفرد فهو مقبول عندي معتد به إذا لم يأت بما ينكر عليه». ثم جاءني جواب شيخنا العلامة الشيخ عبدالله الصديق الغماري، وفيه جواب مماثل لجواب شيخنا الأعظمي، فالمعنى هو المعنى، والاستدلال هو هو!(١).

«وبهذا القول للذهبي وبموافقة ابن حجر له: استدل الأعظمي... على قبول مذهب ابن حبان في «ثقاته»، فقد كتبت إليه أسترشده في الجزم باعتماد توثيق ابن حبان لراو ولو انفرد، فكتب إليّ ما نصه: «وأما توثيق ابن حبان إذا انفرد: فهو مقبول عندي، معتدّ به إذا لم يأت بما ينكر عليه، وهو الذي يؤدي إليه رأي ابن حجر، فإنّه أقر قول الذهبي في «الميزان»: إنّ

(١) محمد عوامة مقدمة تحقيق، الكاشف، للذهبي، (٣٤/١)، بتصرف.





الجمهور على أنّ من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة، ولم يأت بما ينكر عليه فحديثه صحيح، أقره في حق من لم يوثقه أحد، فإذا كان ابن حبان وثقه فهو أولى بالقبول، وموافقة شيخنا عبدالله الصديق له»[1].

أقول: هذا كلام جيد مفيد، حيث قبل الأئمة ممن ذكرت هنا في هذا المبحث توثيق ابن حبان من حيث الجملة، وقد أسهبت في الكلام عنه، فقبول منهجه في التوثيق هو الصواب، لأنّ فيه فوائد جمّة لا تحصى، ومن أهمها عدم ردّ كثير من الأحاديث، وهذه ميزة كبرى، وعمل جليل لا ينسى لابن حبان.

«أما الجمهور الذين نقل مذهبهم في اللسان: فلم يراعوا هذا التدقيق، وسدوا الباب مرة واحدة، للاحتمال المتطرق إلى ذلك المجهول بكونه ثقة أو كونه ضعيفاً، والاحتمال يسقط معه الاستدلال، وأكد لهم ذلك أن أغلب المجاهيل حالهم كذلك - أعني ضعفاء - لأنّهم لو كانوا ثقاتاً لاشتهروا وعرفوا بين المحدثين، كما هو حال سائر الثقات، ولا يخفى أن هذا المنزع فيه ضيق وتشديد، قد يفوت معه كثير من الأحاديث الثابتة في نفس الأمر ويضيع العمل بها، وأن مذهب ابن حبان وموافقيه ممن حكينا مذهبهم أولى بالنظر والقبول، لجمعه بين المصلحتين والله أعلم»[2].

ومن خلال عرض ما سبق تبيَّن من موقف الذهبي وابن حجر ما يلي:

أولاً: أنهما لم يوافقا ابن حبان في كثير من آرائه في تجريح الرواة، وانتقدا منهجه فيه بشدة، وقد وافقاه في توثيقه.

ثانياً: أنهما وإن خالفاه من حيث الظاهر في توثيق بعض الرواة وفي بعض الأمكنة، إلاّ أنهما وافقاه في غالب الرواة الذين وثقهم.

---

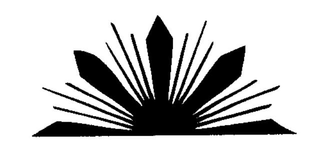
(١) المرجع السابق، (٥٥/١)، بتصرف واختصار.

(٢) المرجع السابق، الكاشف، للذهبي، (٢٧/١).

ثالثاً: قول ابن حجر «مقبول» عن رواة في التقريب زادوا عن الألف وخمسمائة راو، يدل على اعتماده توثيق ابن حبان، فلو كانوا مجاهيل كما قال البعض لتوجب على ابن حجر النصّ على جهالتهم، ومن غير الممكن تقليد ابن حبان إن أخطأ.

رابعاً: لو أنكرا عليه إخراجه حديث راو نص الأئمة على أنّه مجهول، ولم يخرج حديثه أحد من الأئمة، وليس لذلك الحديث متابع أو شاهد فهذا انتقاد مقبول منهما.

خامساً: ابن حبان ليس هو أول ولا آخر من اعتُرض على أحكامه ومنهجه، فقد استدرك على من هو خير منه، بل من شيوخ شيوخه كالبخاري ومسلم وغيرهما، وإن أنكر على هذين الإمامين فلا يضير ابن حبان أن ينكر عليه، فهو صاحب منهج ومدرسة، وإمام مجتهد في فنه، ولا يعاب عليه أنه استدرك عليه، وإن أخطأ فلا يعني أنه معصوم.





المبحث الثاني

آراء علماء الحديث المعاصرين
في منهج ابن حبان ونقاشهم

لا شك أن الذين انتقدوا ابن حبان وانتقدوا منهجه من المعاصرين هم مقلدون لمن سبقهم من الأئمة كابن الصلاح، والذهبي، وابن حجر وغيرهم، وإلاّ لو كان هؤلاء يتكلمون دون تقليد لمن سبقهم لما كنت بحاجة إلى مناقشتهم، ففي المبحث السابق تكلمت وباستفاضة عن العلماء المتقدمين الذين تكلموا على منهج وصنيع ابن حبان، وعرضت أهم المسائل التي انتقدت على ابن حبان، وأبرز المتكلمين وآرائهم وأقوالهم، وبيّنتها وناقشتهم فيها، وبيّنت أنّ الصواب في هذه المسألة هو ما اعتمدوه في كتبهم، وليس ما انتقدوه في بعض الجزئيات، وفي بعض المواضع من كتبهم، وخير دليل على ذلك صنيعهم في كتبهم المشهورة وبالأخص صنيع الذهبي وابن حجر فهما تكلما عن بعض الأمور عند ابن حبان، وهما خير من بيّن وبالأدلة الدامغة أنّهما يقبلان توثيق ابن حبان من حيث الجملة، ونقلت أمثلة كثيرة، وهنا لا بدّ من ذكر أسماء المعاصرين ومحاولة نقاشهم بشكل سريع حتى يكتمل الموضوع.

وأول من تزعم هذه الحملة ضد منهج وعمل ابن حبان هو المعلمي اليماني في كتابه التنكيل وكتابه الأنوار الكاشفة، ثم تبعه الألباني وتلاميذه من بعده، فقد تكلم عن منهج ابن حبان في كثير من المواضع من كتبه، فمرّة يرفع توثيقه وحكمه على الرجال، ومرّة يخسف به وبمنهجه؛ لذا؛ لا بدّ من توضيح نقد كل عالم، ثم مناقشته فيما نقد.



المطلب الأول:

المعلمي اليماني والشيخ الألباني رحمهما الله تعالى

يقول المعلمي اليماني في بحث حول توثيق العجلي: «... فابن حبان قد يذكر في «الثقات» من يجد البخاري سماه في «تاريخه» من القدماء، وإن لم يعرف ما روى، وعمن روى، ومن روى عنه، ولكن ابن حبان يشدد وربما تعنت فيمن وجد في روايته ما استنكر، وإن كان الرجل معروفاً مكثراً، والعجلي قريب منه في توثيق المجاهيل من القدماء، وكذلك ابن سعد، وابن معين والنسائي وآخرون غيرهم يوثقون من كان من التابعين أو أتباعهم إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة بأن يكون له فيما يروي متابع أو شاهد، وإن لم يرو عنه إلاّ واحد، ولم يبلغهم عنه إلاّ حديث واحد»(١).

أقول: أكرر الردّ هنا كما قلت سابقاً، أنّ ابن حبان فهم من صنيع الأئمة كالبخاري (ت ٢٥٦هـ)، وابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ) أنّ سكوتهم هو تعديل فعدّل ووثق من سكتوا عليه، هذا إذا كانت روايته مستقيمة ولم يأت بما ينكر كما ردّ المعلمي على نفسه هنا، وقصة أنّهم مجاهيل لم تثبت؛ أذ عدلهم ابن حبان وذكرهم غيره وسكت عليهم فيكفيهم أنّ ابن حبان عرفهم أو عرف روايتهم، وقول المعلمي: «أن ابن حبان ذكرهم في ثقاته وقال: إنّه لم يعرفهم ولم يعرف روايتهم ولا عمن رووا» يجاب عليه بقول ابن حبان نفسه الذي تقدم ذكره عند الردّ على ابن عبدالهادي(٢).

---

(١) عبدالرحمٰن بن المعلمي اليماني، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، تحقيق وتعليق: محمد ناصرالدين الألباني، طبع على نفقة الشيخ محمد نصيف وشركاه، (٨٢/١).

(٢) ولكن الصواب في الرد على الإمام ابن عبدالهادي وغيره أنّ من ذكره ابن حبان في كتابه الثقات وصرّح بعدم معرفته له، فليس مراده في ذلك تعديله، أو قبول روايته؛ بل مقصده هو من أجل معرفة من كانت له رواية فحسب، لا من أجل الاعتماد عليه فيما يرويه، والدليل على ذلك ما ذكره ابن حبان نفسه في كتاب «الثقات» في ترجمة الفزع: «شهد القادسية، يروي عن المقنع، وقد قيل: إن للمقنع صحبة، ولست أعرف=



وقال المعلمي في الأنوار الكاشفة: «وتوثيق العجلي وجدته بالاستقراء كتوثيق ابن حبان أو أوسع»[1]. وتبعه على ذلك الألباني، في مواطن كثيرة من كتبه، منها قوله في سلسلة الأحاديث الصحيحة: « العجلي معروف بالتساهل في التوثيق، كابن حبان تماماً، فتوثيقه مردود إذا خالف أقوال الأئمة الموثوق بنقدهم وجرحهم»[2].

وأما كون توثيق العجلي كتوثيق ابن حبان فهذا من باب توارد الخواطر وليس من باب التقليد، لأنّ العلماء المحققين كالدارقطني، وابن القطان، والذهبي، وابن حجر وغيرهم قد اعتمدوا توثيق ابن حبان، فإذا كان العجلي مثل ابن حبان فقطعاً قد اعتمد الأئمة توثيقهما، وأما قول الألباني: إنه مردود، فإن كان معه دليل على ردّ توثيق العجلي فنعم الرأي، وإن كان ابن حبان قد وثق من وثقه بناءً على اجتهاده وإمامته وتضلعه في هذا العلم وموافقة للجهابذة أمثال البخاري وغيره وموافقة المتأخرين له كالذهبي، وابن حجر قبلت قوله لأنّه إمام منهج، وبالتالي لا أتفق مع الشيخ الألباني ومن نحا هذا المنحى المتشدد من توثيق العجلي وابن حبان وغيرهما.

وثبت بالدليل أنّ ابن حجر اعتمد توثيق ابن حبان وهذا ما أثبته في المبحث السابق، وقد اعتمد ابن حجر كذلك توثيق العجلي مرات كثيرة خاصة مع توثيق ابن حبان فها هو قد ذكر حفص بن عمر بن عبيد الطنافسي في «التقريب» وقال عنه: ثقة[3]. مع أنه لم يذكر في «التهذيب» له موثقاً غير

= فزعاً، ولا مقنعاً، ولا أعرف بلدهما، ولا أعرف لهما أباً، وإنما ذكرتهما للمعرفة لا للاعتماد على ما يرويانه». ابن حبان، الثقات، (٣٦٩/٧)، ترجمة: ١٠٢٩٠.

(١) عبدالرحمٰن بن المعلمي اليماني، الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السّنة من الزلل والتضليل والمجازفة، المطبعة السلفية ومكتبتها، بيروت، ١٤٠٢ هـ، ص٤٤.

(٢) الألباني، محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢١ هـ)، سلسلة الأحاديث الصحيحة، مكتبة المعارف، الرياض، (٢١٨/٢)، حديث: ٦٣٣.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، (١٧٣/١)، ترجمة: ١٤١٧.

العجلي[1]. وها هو يقول عن أم الأسود الخزاعية في «التقريب»: ثقة[2]. مع أنّه لم يذكر أنّ أحداً تكلم عنها في «التهذيب» غير توثيق العجلي[3]. ولما ذكر في «التهذيب»: البراء بن ناجية الكاهلي، وتوثيق العجلي وابن حبان له، مع قول الذهبي عنه: فيه جهالة لا يعرف، تعقب ابن حجر قول الذهبي بقوله: قد عرفه العجلي وابن حبان فيكفيه[4]. وقد ضعف الشيخ ناصر الدين الألباني كثيراً من الأحاديث في صحيح ابن حبان في كتاب سماه «التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان، وتمييز سقيمه من صحيحه، وشاذه من محفوظه»، فذكر حكمه على الأحاديث بشكل مقتضب جداً، حيث كان يقول: صحيح، أو ضعيف، ثم يحيل إلى كتبه المشهورة، مما يتعسر متابعة حكم الشيخ على الأحاديث، وبيان السبب الذي ضعف من أجله الحديث، لذلك يحتاج كتاب الألباني هذا إلى رسالة علمية لمناقشة أقواله، وتبيين الحق في الأحاديث التي ضعفها، لذلك لن اتطرق إليه في هذا البحث.

ومن أهم أقوال الألباني على ابن حبان ومنهجه، ما جاء في تمام المنّة، قال: «القاعدة الخامسة عدم الاعتماد على توثيق ابن حبان... إنّ المجهول بقسميه لا يقبل حديثه عند جمهور العلماء، وشذ عنهم ابن حبان فقبل حديثه، واحتج به وأورده في صحيحه، قال ابن حجر في لسان الميزان: «... قال ابن حبان: من كان منكر الحديث على قلته لا يجوز تعديله إلاّ بعد السبر، ولو كان ممن يروي المناكير، ووافق الثقات في الأخبار، لكان عدلاً مقبول الرواية؛ إذ الناس أقوالهم على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب القدح فيجرح بما ظهر منه من الجرح هذا حكم

---

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م، (٣٥٢/٢)، ترجمة: ٧١٥.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، (٧٥٥/١)، ترجمة: ٨٧٠٢.

(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب، (٤٨٦/١٢)، ترجمة: ٢٩١٢.

(٤) المصدر السابق، (٣٧٤/١)، ترجمة: ٧٨٧.



المشاهير من الرواة، فأما المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلاّ الضعفاء فهم متروكون على الأحوال كلها»[1].

يقصد المجاهيل الذين وثقهم ابن حبان، وهم «مجهول الحال ومجهول العين»، وهذا أمر تنازع فيه المتقدمون والمتأخرون، فهناك رواة لم يرو عنهم إلاّ واحد، وهم حسب القاعدة في عداد مجهولي العين، ومع ذلك وثقهم الأئمة وأخرجوا حديثهم سواء في الصحيحين أو في غيرهما، وهناك آخرون مجهولو الحال، قد اعتمد الأئمة كذلك على أحاديثهم حيث تبين لهم أنهم لم يخالفوا الثقات فيها أو أن لهم متابعاً أو جرى العمل على روايتهم، إذن مسألة المجهول بشقيه، مسألة طويلة تحتاج إلى نقاش مستفيض، وليس الأمر كما جزم به الألباني[2].

وأقول في نقاش الألباني: إنّ حكمك أيها الشيخ الفاضل في بداية حديثك على أنّك لا تعتمد على توثيق ابن حبان غير عادل، فإن كنت تختص بهذا الحكم لنفسك فلا بأس، وإن كنت في تعميمك هذا القول أي أنّ الجميع لا يعتمد على توثيق ابن حبان فهذا قول خالفت فيه من سبقك من الأئمة بأخذهم بتوثيق ابن حبان كالذهبي وابن حجر كما بيَّنت سابقاً.

وعلى فرض ثبوت عبارة ابن حبان التي نقلها عنه ابن حجر فإني لم أجدها في كتب ابن حبان بهذه الصيغة، فقد يكون ابن حجر نقلها بالمعنى، والناظر في هذه العبارة لابن حبان يراها صحيحة لا إشكال فيها، ولم يقل أحد، لا ابن حبان ولا ابن حجر، ولا غيرهما من العلماء بقبول رواية

---

(١) الألباني، تمام المنة في التعليق على فقه السنة، ص٢٠.

(٢) تناولت المجهول وأقسامه في بحث مستقل «منهج ابن حبان في المجهول والمستور والمسكوت عنه مقارناً برأي الأئمة»، بينت رأي ابن حبان وقارنته برأي الجمهور وتوصلت إلى أن ابن حبان كما غيره من الأئمة يأخذون برواية المجاهيل ولكن ضمن شروط وأمور بينتها.

المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلاّ الضعفاء، فهم متروكون عند ابن حبان وعند غيره أو الذين خالفوا الثقات.

ثم يقول الألباني: قال ابن حجر: «قلت: وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان من أنّ الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة حتى يتبين جرحه مذهب عجيب، والجمهور على خلافه، وهذا مسلك ابن حبان في كتاب الثقات الذي ألّفه، فإنّه يذكر خلقاً نصّ عليهم أبو حاتم وغيره على أنهم مجهولون، وكان عند ابن حبان أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، وهو مذهب شيخه ابن خزيمة، ولكن جهالة حاله باقية عند غيره»[1].

قلت: هذا أولاً لا ينطبق على الرواة الذين أخرج لهم ابن حبان في صحيحه إلاّ نادراً، والنادر لا حكم له، وإذا كان سبقه نص على جهالة هذا الراوي فأنا في هذه الحالة لا أوافق ابن حبان فيما ذهب إليه، وقيدتها أن من سبق ابن حبان قد سكت عليه ولم يجرح، ففي هذه الحال الراجح قبول روايته.

ثم يقول الألباني: «ومن عجيب أمر ابن حبان أنّه يورد في الكتاب المذكور بناءً على هذه القاعدة المرجوحة جماعة يصرح في ترجمتهم بأنه «لا يعرفهم ولا آباءهم» فقال في الطبقة الثالثة: «سهل، يروي عن شداد بن الهاد، روى عنه أبو يعفور ولست أعرفه ولا أدري من أبوه»[2].

ثم يقول الألباني: ومن شاء الزيادة في الأمثلة فليراجع الصارم المنكي[3]. وقال بعد أنّ ساقها: «وذكر ابن حبان في هذا الكتاب خلقاً كثيراً من هذا النمط، وطريقته فيه أنّه ذكر من لم يعرفه بجرح وإن كان مجهولاً لم يعرف حاله، وينبغي أن ينتبه لهذا ويعرف أن توثيق ابن حبان للرجل

(١) الألباني، تمام المنة في التعليق على فقه السنة، ص٢١.
(٢) المرجع السابق، ص٢١.
(٣) ابن عبدالهادي، الصارم المنكي في الرد على السبكي، ص ٩٢ ـ ٩٣.

بمجرد ذكره في هذا الكتاب من أدنى درجات التوثيق»[1].

قلت: غالب الذين هم من هذا القبيل من التابعين، والتابعون في الجملة عدول والراجح قبول حديثهم. وكلامي هنا على من ذكره وعرفه، ولم ينص على أنّه لا يعرفه، ومثل هؤلاء الذين هم من هذا القبيل لم يرو لهم ابن حبان في صحيحه ويكون ذكره لهم من أجل المعرفة فقط.

ثم يقول الألباني: «ولهذا نجد المحققين من المحدثين كالذهبي والعسقلاني وغيرهما لا يوثقون من تفرد بتوثيقه ابن حبان... ومما ينبغي التنبه له أن قول ابن عبدالهادي: «وإن كان مجهولاً لم يعرف حاله» ليس دقيقاً: لأنه يعطي بمفهوم المخالفة أن طريقة ابن حبان في «ثقاته» أن لا يذكر فيه من كان مجهول العين وليس كذلك، بدليل قوله المتقدم في سهل: «لست أعرفه، ولا أدري من أبوه»، وكذلك قول ابن حجر: «برواية واحد مشهور» يوهم أن ابن حبان لا يوثق إلاّ من روى عنه واحد مشهور لأنّه إن كان يعني مشهوراً بالثقة كما هو الظاهر، فهو مخالف للواقع في كثير من ثقاته، وإن كان يعني غير ذلك فهو مما لا قيمة له، لأنه إما ضعيف أو مجهول، ولكل منهما رواة في كتاب «الثقات» وإليك بعض الأمثلة من طبقة التابعين عنده[2]:

---

(١) الألباني، تمام المنة في التعليق على فقه السنة، ص٢٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٤، بتصرف، وهذه بعض الأمثلة التي ذكرها الألباني يدلل فيها على كلامه:

١ - إبراهيم بن عبدالرحمٰن العذري. قال في: (١٠/٤): «يروي المراسيل، روى عنه معان بن رفاعة». ثم ذكر له بإسناده عنه مرسلاً: «يرث هذا العلم من كل خلف عدوله... ». الحديث. قلت: ومعان هذا قال الحافظ نفسه فيه: «لين الحديث». وقال الذهبي: «ليس بعمدة، ولا سيما أتى بواحد لا يدرى من هو!». يعني إبراهيم هذا، فهو مجهول العين، وأشار ابن حبان إلى هذا فقال في ترجمة معان من الضعفاء، (٣٦/٣): « منكر الحديث، يروي مراسيل كثيرة، ويحدث عن أقوام مجاهيل، لا يشبه حديثه حديث الأثبات». =

= ٢ ـ إبراهيم بن إسماعيل. قال في: (٤/١٤ ـ ١٥): «يروي عن أبي هريرة، روى عنه الحجاج بن يسار». قلت: الحجاج هذا ـ ويقال فيه: ابن عبيد ـ قال الحافظ فيه: مجهول». وكذا قال قبله أبو حاتم وغيره كما في «ميزان» الذهبي، وبين وجه ذلك فقال: «روى عنه ليث بن أبي سليم وحده»! وليث هذا ضعيف مختلط كما هو معروف حتى عند ابن حبان، (٢/٢٣١).

٣ ـ إبراهيم الأنصاري. قال ابن حبان في: (٤/١٥): «يروي عن مسلمة بن مخلد... روى عنه ابنه إسماعيل بن إبراهيم». قلت: وإسماعيل هذا مجهول كما قال الحافظ ومن قبله أبو حاتم. فتبين من هذا التحقيق أن ابن حبان ترتفع جهالة العين عنده برواية واحد ولو كان ضعيفاً أو مجهولاً، خلافاً لظاهر كلام الحافظ المتقدم، وإن كان لم يجزم به، فإنه قال: «وكأن ابن حبان...»، وهو أخذه من قول ابن حبان الذي نقله عنه آنفاً: «هذا حكم المشاهير من الرواة، فأما المجاهيل...» إلخ، فهو منقوض بالمثال الثاني كما هو ظاهر. وبالجملة، فالجهالة العينية وحدها ليست جرحاً عند ابن حبان، وقد ازددت يقيناً بذلك بعد أن درست تراجم كتابه «الضعفاء» وقد بلغ عددهم قرابة ألف وأربعمائة راو، فلم أر فيهم من طعن فيه بالجهالة، اللهم إلا أربعة منهم، لكنه طعن فيهم بروايتهم المناكير وليس بالجهالة، وهاك أسماءهم وكلامه فيهم:

أ ـ حميد بن علي بن هارون القيسي. ذكر له في: (١/٢٦٣ ـ ٢٦٤): «بعض المناكير»، ثم قال: «فلا يجوز الاحتجاج به بعد روايته مثل هذه الأشياء عن هؤلاء الثقات... وهذا شيخ ليس يعرفه كثير أحد».

ب ـ عبدالله بن أبي ليلى الأنصاري. قال في (٢/٥): «هذا رجل مجهول، ما أعلم له شيئاً يرويه غير هذا الحرف المنكر الذي يشهد إجماع المسلمين قاطبة ببطلانه».

ج ـ عبدالله بن زياد بن سليم قال في (٢/٧): «شيخ مجهول، روى عنه بقية بن الوليد، لست أحفظ له راوياً غير بقية، وبقية قد ذكرنا ضعفه في أول الكتاب فلا يتهيأ لي القدح فيه، على أن ما رواه يجب تركه على الأحوال».

د ـ أبو زيد. قال في: (٣/١٥٨): «أبو زيد يروي عن ابن مسعود ما لم يتابع عليه، ليس يدرى من هو؟ لا يعرف أبوه ولا بلده، والإنسان إذا كان بهذا النعت ثم لم يرو إلا خبراً واحداً خالف فيه الكتاب والسنة والإجماع والقياس والنظر والرأي يستحق مجانبته فيه ولا يحتج به». ومن هنا قال ابن عبدالهادي فيما تقدم: «وطريقته فيه أنه يذكر من لم يعرفه بجرح، وإن كان مجهولاً لم يعرف حاله». لكن الصواب أن يقال عنه: «لم يعرف عينه» للأمثلة المتقدمة. والله أعلم.



قلت: إنّ قول الألباني: إن الذهبي وابن حجر وغيرهما لا يوثقون من تفرد بتوثيقه ابن حبان، يجاب عن ذلك إذا خالف الثقات، وإن لم يخالفهم فهما يعتدان بتوثيقه، وقد بيَّنت ذلك في المبحث الأول، وبيَّنت أنّهما يعتمدان توثيقه من حيث الجملة، إذا لم يجدا قولاً لغيره، أي: مع تفرده، وهذا هو الصواب عندي، والأمثلة التي ساقها الشيخ لا تعتبر دليلاً كافياً على ذلك فقد ذكرت عشرات الأمثلة التي تدل على عكس ما قال الشيخ هنا ومن أخص كتبهما، أي: الكاشف والتقريب.

ولهذا يلخص الألباني كلامه فيقول بعد أن ذكره هذه الأمثلة: «والخلاصة أن توثيق ابن حبان يجب أن يتلقى بكثير من التحفظ والحذر لمخالفته العلماء في توثيقه للمجهولين. لكن ليس ذلك على إطلاقه كما بينه العلامة المعلمي في «التنكيل»: مع تعليقي عليه، وإنّ مما يجب التنبيه عليه أيضاً، أنه ينبغي أن يضم إلى ما ذكره المعلمي أمر آخر هام، عرفته بالممارسة لهذا العلم، قلّ من نبه عليه، وغفل عنه جماهير الطلاب، وهو أنّ من وثقه ابن حبان، وروى عنه جمع من الثقات، ولم يأت بما ينكر عليه، فهو صدوق يحتج به. وبناءً على ذلك قويت بعض الأحاديث التي هي من هذا القبيل، كحديث العجن في الصلاة، فتوهم بعض الناشئين في هذا العلم أنني ناقضت نفسي، وجاريت ابن حبان في شذوذه، وضعف هو حديث العجن»[1].

أقول: وخلاصة كلامي وحسب ما فهمته من كلام الألباني أنه لا يردّ توثيق ابن حبان دائماً وإنما له منهج في ذلك، وهذا الذي ذكره في الفقرة

---

(١) الألباني، تمام المنة في التعليق على فقه السنة، ص٢٠ - ٢٥، بتصرف. وللمزيد انظر كتاب: محمد جمال الدين القاسمي، المسح على الجوربين، المكتب الإسلامي، بيروت، تقديم أحمد شاكر، تحقيق محمد ناصر الألباني، ص٣٥ - ٣٧. وللمزيد انظر كتاب المعلمي اليماني، التنكيل: (٣٠٢/١ - ٣٠٢)، وردّ الألباني على الحبشي. وكذلك انظر محمد ناصر الألباني: بحث كيفية الرفع من السجود، ص١٩٧ - ٢٠٧.

الأخيرة يحتاج إلى استقراء تام، وبيان رأيه فيمن وثقهم ابن حبان، حيث قال هنا: إنّه يجب أن يؤخذ توثيقه بكثير من التحفظ والحذر في مخالفته العلماء بتوثيقه للمجاهيل، وهذا رأي خاص بالشيخ وهو لا يخالف ما توصلت إليه من قبول توثيق ابن حبان إذا لم يخالف الأئمة.

وهناك كثير من العلماء المعاصرين قد انتقدوا طريقة الألباني ومنهجه من توثيق ابن حبان وموافقته للمعلمي في تقسيمه توثيق ابن حبان إلى خمس مراتب، منهم الدكتور ماهر ياسين الفحل حيث يقول: «والحق في ذلك أنّ ما قرره العلامتان المعلمي والألباني إطلاق يفتقر إلى تقييد، لتصحح هذه القاعدة، وأجاد بعض الباحثين في تفصيل ذلك، إذ قسم الرجال الذين ترجم لهم ابن حبان في ثقاته إلى قسمين...»[(١)].

وختاماً نص الباحث نفسه فقال: «والفصل في الرواة الذين سكت عليهم ابن حبان هو عرضهم على كتب النقد الأخرى، فإن وجدنا فيها كلاماً أخذنا بما نراه صواباً مما قاله أصحاب كتب النقد، وإن لم نجد فيها كلاماً شافياً طبقنا قواعد النقاد عليهم، وقواعد ابن حبان نفسه. وأغلب الرواة الذين يسكت عليهم ابن حبان، ويكون الواحد منهم قد روى عنه ثقة، وروى عن ثقة، يكونون مستورين، يقبلون في المتابعات والشواهد، ولذلك فإنني قلت في رسالتي عن ابن حبان في الرواة الذين ترجمهم ساكتاً عليهم: بأنّهم على ثلاث درجات:

---

(١) يشير ماهر ياسين الفحل إلى تقسيم عداب الحمش، في كتابه رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجريح، ص ٧٢، حيث يقول: «القسم الأول: الذين انفرد بالترجمة لهم. القسم الثاني: الذين اشترك مع غيره بالترجمة لهم، وهم على قسمين أيضاً:

١ ـ الرواة الذين أطلق عليهم ألفاظ الجرح والتعديل، وهؤلاء الرواة لم يكونوا على درجة واحدة، بل كان فيهم الحافظ والصدوق والمجروح والضعيف والمجهول.

٢ ـ الرواة الذين سكت عنهم، وفيهم الحافظ والصدوق والمستور والمجهول والضعيف ومنكر الحديث.





أ ـ فمنهم: الثقات وأهل الصدق.

ب ـ ومنهم: رواة مرتبة الاعتبار.

ج ـ ومنهم: الرواة الذين لا تنطبق عليهم شروط ابن حبان النقدية في المقبول، وهؤلاء ذكرهم للمعرفة»[1].

أقول: الجديد في كلام الفحل في تعليقه على كلام عداب الحمش أنه لا يوافق اليماني ولا الألباني في تقسيمهما لمن وثقهم ابن حبان إلى خمسة أقسام، وأن كلامهما على إطلاقه ويحتاج إلى تقييد، بل يرجح ما قسمه عداب الحمش من جعلهم على مرتبتين، الأولى: من وثقه وتفرد به، والثانية: من شاركه في توثيقهم غيره من الأئمة.

وللقسم الثاني مراتب، فمنهم من أطلق عليه ألفاظ الجرح والتعديل، وهم على مراتب أيضاً ففيهم الحافظ والصدوق والضعيف. ومنهم من سكت عليهم، ومنهم الحافظ والصدوق والضعيف، وفي هذا إشارة من الفحل أن الذين ترجم لهم ابن حبان على درجات وليسوا متساويين، ولذلك لا يمكن ردّ من وثقه ابن حبان إلاّ أن نتعرف في أي درجة هو.

ثم يقول ماهر ياسين مرجحاً رأيه، «والذي أميل إليه: أن ما ذهب إليه المحرران ـ يقصد شعيب الأرناؤوط وبشار عواد معروف ـ في كتاب تحرير التقريب لهما ـ وسيأتي الكلام عليه لاحقاً ـ من تقييد ذلك بعدد الرواة خطأ محض نشأ عن تسرع في الأحكام وعجلة، كان ينبغي بمن مثلهما أن لا يقع فيها، وأن ما ذهب إليه اليماني وتابعه عليه العلامة الألباني وما نظّره الباحث

(١) ماهر ياسين الفحل، مستدركاته على تحرير التقريب لشعيب الأرناؤوط، وبشار عواد، دار الحديث، ١٤٢٥، العراق الأنبار، ترتيب وتنسيق ابن عبدالوهاب السالمي، موقع أهل الحديث، خزانة الأبحاث والكتب، http://www. ahlalhdeeth.com ص٢٠. بتصرف واختصار، ونقلاً عن كتاب: عداب محمود الحمش، رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل، ص٧٢.

جيد ـ يقصد عداب الحمش ـ غير أنّ الأولى أن يقال: إنّ ذلك لا يناط تحت قاعدة كلية مطردة، بل الأمر يختلف من راوٍ إلى راوٍ حسب المرجحات والقرائن المحيطة التي تحف الراوي، فعندها يحكم على ذلك، وعليه يحمل صنيع الإمامين الجهبذين الذهبي وابن حجر، إذ إنهما لم يعملا ذلك تحت قاعدة كلية...»[1].

ثم أضاف الشيخ ماهر فقال: «بل مرجع ذلك إلى القرائن المحيطة وحال الراوي وقرب عهده وبُعْدِه، وكونه من المعروفين أو غير المعروفين، وكونه من أهل بلد ابن حبان من غيرهم، ولو أدرك المحرران لما وصفا صنيع ابن حجر باضطراب المنهج وخلو كتابه من المنهجية»[2].

قلت: هذا خلاصة هذا المبحث التي طال انتظارها فقد لخصها الشيخ ماهر بكلمات عزّ نظيرها في مثل هذا الموضوع الشائك المتشابك، وكأني بالشيخ ماهر يرجح ما رجحه محمد عوامة عند كلامه عن منهج الذهبي وابن حجر في مقدمة الكاشف، ويثبت قاعدة جليلة وموقفاً عدلاً وسطاً من توثيق ابن حبان وهذا مرادي والمعول عليه في هذا المبحث، ثم يلتفت الفحل بعد عدم قبوله لحكم المعلمي وتصنيفه رجال ابن حبان إلى خمسة أقسام وموافقة الألباني له بأن عملهما إطلاق يفتقر إلى تقييد، وبعد ذلك أشار إلى عمل عداب الحمش وأثنى على تقسيمه وهذا ما أؤيده.

ثم يقول الفحل: «ومن المناسب أن أنقل هنا ما أملاه سليمان العلوان، إذ قال عن كتاب «الثقات» لابن حبان، وحصل لنا استقراء للكتاب، وأنّه على أقسام:

١ ـ أن يوثق من ضعفه بنفسه في كتابه المجروحين، فله حالتان:

أ ـ أن يكون تغير اجتهاده، إحساناً للظن في أئمة الإسلام.

---

(١) ماهر ياسين الفحل، مستدركاته على تحرير التقريب، ص ٢٠.

(٢) المرجع السابق، ص٢٠.





ب ـ أن يكون قد وهم فيه، ومن الذي يسلم من الوهم، ويعرى من الخطأ.

ولقد وقفت على كتاب لبعض من يتصدى للتصحيح والتضعيف من أهل عصرنا ممن يلمز ابن حبان، ولا يعتد في تصحيحه، فوجدت في كتابه خمسين خطأ له، فلو كان كل عالم يخطئ تطرح أقواله لكان هذا أولى بالطرح»[1].

٢ ـ «أن يوثقه ابن حبان ويضعفه غيره، فهذا سبيله سبيل الاجتهاد، وهناك جماعة وثقهم أحمد وضعفهم البخاري، فهل يقول عاقل: إن أحمد متساهل. وهناك جماعة وثقهم ابن معين وابن المديني وضعفهم غيرهم، فهل يقول أحد بأنهما متساهلان. ولو فتحنا هذا الباب ورمي أئمة الحديث بالتساهل مع بذلهم وجهدهم وتعبهم، لفتحنا باباً عظيماً للتجرؤ على هداة الإسلام والعلماء الأعلام»[2].

٣ ـ «أن لا يروي عن الراوي إلاّ راو واحد، ولا يأتي بما ينكر عليه من حديثه، فابن حبان يرى أنه ثقة لأنّ المسلمين كلهم عدول، لذلك أودع من هذه صفته في كتابه الثقات. وهذا اجتهاد منه، خالفه فيه الجمهور»[3]. ولكن قوله هذا ليس فيه ضعف، بل فيه قوة، خصوصاً في التابعين. بل إنّ ابن القيم قال: «المجهول إذا عدله الراوي عنه الثقة ثبتت عدالته؛ وإن كان

(١) نقلاً عن ماهر ياسين الفحل، مستدركاته على تحرير التقريب، ص٢٢.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٢. قلت: هذا مِفصل من مفاصل منهج ابن حبان، ولقد أثبت ومن خلال استقراء منهج ابن حبان كاملاً، أنه إمام مجتهد في هذا الفن كما هو شأن غيره، ولا يقال عنه: إنّه متساهل لأن غيره هذا حالهم، قد اجتهدوا فصححوا أو ضعفوا، ولم ينكر أحد عليهم، ولم يقل أحد عنهم: إنهم متساهلون.

(٣) وقد أثبتّ أنّ الجمهور عند عملهم وتطبيقهم فعلوا ذلك، وابن حبان مظهر لما أضمروا، بل ثبت عندي بالأدلة أن ابن حبان مع الجمهور، وأنّه لم يخالفهم في التوثيق لمن سموا بالمجاهيل، على الرغم من أنّ الجمهور اشترطوا لتوثيق الراوي رواية اثنين عنه.

واحداً على أصح القولين». وأكثر المعاصرين شنع على ابن حبان من جهة هذه المسألة فقط، فلا يكاد يمر ذكر ابن حبان في كتبهم إلاّ ويوصف بأنّه من المتساهلين في التصحيح فلا يعتمد عليه، والأولى على منهجهم تقييد تساهله في هذه المسألة، لا أنّه يعمم وتهضم مكانة الرجل العلمية، حتى جر ذلك إلى طرح قراءة كتبه، وخاض في ذلك من يحسن ومن لا يحسن دون بحث وتروي»[1].

٤ - «أن يروي عن الراوي اثنان فصاعداً ولا يأتي بما ينكر من حديثه فيخرج له ابن حبان في ثقاته وهذا لا عتب عليه فيه لأنه هو الصواب. مع العلم أن العلماء اختلفوا في ذلك على أقوال:

أ - القبول مطلقاً، وهو الراجح.

ب - الرد مطلقاً .

ج - التفصيل. والصواب الأول، ورجحناه لوجوه:

١ - أن رواية اثنين فصاعداً تنفي الجهالة على القول الصحيح، نص على ذلك ابن القيم.

٢ - أنّه لم يأت بما ينكر من حديثه، فلا داعي لطرح حديثه، بل طرح حديثه في هذه الحالة تحكم بغير دليل.

٣ - أن الإمامين الجليلين الجهبذين الخريتين البخاري ومسلماً قد خرجا في صحيحيهما لمن كانت هذه صفته ومثاله: . . .»[2].

(١) نقلاً عن ماهر ياسين الفحل، مستدركاته على تحرير التقريب، ص٢٢. أقول: وهذا الذي ذكره العلوان قد أكدته مراراً وقررته سابقاً، وأفردت له باباً خاصاً للحديث عن الرواة الذين تفرد ابن حبان بتوثيقهم، وبينت أنه لم يكن أول من وثقهم، بل هو فهم من صنيع العلماء التوثيق الضمني الذي أشار إليه الأئمة، وصرح بذلك.

(٢) قال الشيخ العلوان. . . «جعفر بن أبي ثور» الراوي عن جابر بن سمرة: «الوضوء=





قلت: شرحت هذا الأمر في أكثر من موضعٍ، وبيَّنت أن رأي ابن حبان هو الصواب، ولا أعني هنا أن ابن حبان معصوم من الخطأ، بل هو مصيب في غالب الرواة الذين وثقهم ولم يخالفه إمام من الأئمة فيهم، لأنه إمام في علم الجرح والتعديل إلاّ ما يكون من البشر من الخطأ.

ويقول الألباني: «. . . فإن قولهم: «موثقون» دون «ثقات» إشارةٌ منهم إلى أن بعض رواته ليس توثيقهم قوياً، فكأنّ الهيثمي يشير إلى أنّ عقبة هذا إنّما وثقه ابن حبان فقط، وأنّ توثيق ابن حبان غير موثوق به والله أعلم، وكون توثيق ابن حبان لا يوثق به مما لا يرتاب فيه المتضلعون في هذا العلم الشريف، وقد فصلت القول في ذلك في ردي على رسالة «التعقب الحثيث» للشيخ عبدالله الحبشي، وقد نشر في التمدن الإسلامي في مقالات

= من أكل لحوم الإبل»، هذا الحديث أخرجه مسلم وتلقته الأمة بالقبول، حتى قال ابن خزيمة: لا أعلم خلافاً بين العلماء في قبوله. مع أنّ فيه جعفر بن أبي ثور لم يوثقه أحد إلاّ ابن حبان، ولكنه لم يأت بما ينكر من حديثه وروى عنه اثنان فصاعداً، وقبل العلماء حديثه، وممن روى عنه عبدالله بن موهب وأشعث بن أبي الشعثاء وسماك بن حرب. «أبو سعيد مولى عبدالله عنه: عثمان بن عامر بن كريز» الراوي عن أبي هريرة حديث: «لا تحاسدوا ولا تناجشوا ولا تباغضوا ولا تدابروا. . .» الحديث في مسلم. أبو سعيد أخرج له مسلم في صحيحه مع العلم أنه لم يوثقه إلا ابن حبان ولكنه لم يرو عنه إلا الثقات ولم يأت بما ينكر. احتمل العلماء حديثه وقد روى عنه داود بن قيس والعلاء بن عبدالرحمٰن ومحمد بن عجلان وغيرهم. وفي الصحيحين من هذا الضرب شيء كثير جداً . حتى قال الذهبي في ترجمة مالك بن الخير الزيادي: «قال ابن القطان: هو ممن لم تثبت عدالته. قال الذهبي: يريد أنّه ما نص أحد على أنه ثقة. وفي رواة الصحيحين عدد كثير ما علمت أن أحداً نص على توثيقهم، والجمهور على أنه من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح». ثم قال الشيخ ماهر: تمت والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، هذا آخر ما أملاه شيخنا أبو عبدالله سليمان بن ناصر العلوان، بريدة، صباح الثلاثاء، ١٤/محرم/١٤١٣هـ. نقلاً عن ماهر ياسين الفحل، مستدركاته على تحرير التقريب للشيخ شعيب الأرناؤوط، والدكتور بشار عواد، ص٢٤، بتصرف.

متتابعة، ثمّ نشر في رسالة مستقلة تحت عنوان: الرد على التعقب الحثيث»[1].

أقول: كيف تنكبت هنا لتوثيق ابن حبان رغم أنّ الأئمة، والأمة قد قبلت توثيقه بلا منازع، والأدلة كثيرة خصوصاً إذا وثقه ونصّ على توثيقه وروى له في صحيحه، ولكن أراك هنا قد ذكرت أن المتضلعين من أهل العلم لا يقبلون توثيقه، وهل فعلاً ابن حبان كان العقبة لكي يردّ الحديث بمجردّ أنّ ابن حبان وثقه، وتقول: إنّ توثيق ابن حبان غير موثوق به، ويترتب على كلامك إن كان على إطلاقه أن لا تجعلنا نأخذ بتصحيحك الذي اعتمدت على توثيق ابن حبان فيه، أو إن سلمنا بكلامك تجعلنا لا نأخذ بمن أخذ بتوثيق ابن حبان كالذهبي، وابن حجر وغيرهما.

ثم قال الألباني في ردّه على البوطي في كتاب دفاع عن الحديث النبوي والسيرة: الحديث الرابع: قال (ص٢٦١) وقد ذكر حديث إسلام عدي بن حاتم مفصلاً: «رواه ابن إسحاق والإمام أحمد والبغوي في معجمه بألفاظ متقاربة وانظر الإصابة للحافظ ابن حجر: (٤٦١/٢). قلت: رجعت إلى «الإصابة» فرأيته قال: «وروى أحمد والبغوي في «معجمه» وغيرهما من طريق أبي عبيدة بن حذيفة قال: كنت أحدث حديث عدي بن حاتم فقلت: هذا عدي في ناحية الكوفة فأتيته فقال. . . ». قلت: فذكره بنحو سياق كتاب الدكتور وأحضر منه، ثم رجعت إلى «مسند أحمد» فوجدت الحديث فيه (٣٧٨/٤ و٣٧٩) من الوجه المذكور، وأبو عبيدة هذا لم يوثقه أحد غير ابن حبان وهو لين التوثيق، ولذلك لم يعتمده، الحافظ في «التقريب» فقال فيه: «مقبول» يعني عند المتابعة، وإلاّ فلين الحديث كما نصّ عليه في المقدمة ولما كان الحديث لا يعرف إلا من طريقه فهو ضعيف لا سيما وهو

---

(١) الألباني، محمد ناصر الدين، تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد، ط٤، المكتب الإسلامي، بيروت، ص٨٩.





في «الصحيح» مختصر بغير هذا السياق»[١].

قلت: أبو عبيدة بن حذيفة هذا وثقه ابن حبان، وروى له في صحيحه عن عدي بن حاتم[٢]. ويكفيه أنّ ابن حبان وثقه وروى له في صحيحه، وروى له غير ابن حبان كالحاكم في مستدركه ثم قال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذا اللفظ إنما اتفقا على حديث جرير بن عبدالله من سن في الإسلام فقط»[٣]. وأخرج لأبي عبيدة غير واحد من أصحاب السنن، فأخرج له الدارقطني في سننه حديث «الظعينة»، وقال بعده: «كلهم ثقات»[٤]. وذكره ابن حجر في «تهذيب التهذيب»، وقال: روى له النسائي[٥]. وقال عنه ابن حجر: مقبول من الثانية إشارة منه إلى توثيق ابن حبان، وقال: روى له النسائي وابن ماجه،[٦] وذكره الذهبي في الكاشف وسكت[٧]. وكذا وثقه العجلي[٨]. وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل

---

(١) الألباني، محمد ناصر الدين، دفاع عن الحديث النبوي والسيرة، بدون تاريخ وطبعة، ص١١.

(٢) ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد التميمي، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، الطبعة الثالثة، ١٩٩٧م، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج١٥، ص٧٢، حديث رقم: ٦٦٧٩.

(٣) محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم (ت ٤٠٥ هـ)، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م (٥٦١/٢)، حديث رقم: ٣٩٠٦.

(٤) علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ)، السنن، تحقيق عبدالله هاشم يماني، دار المعرفة، بيروت ١٩٦٦م، (٢٢١/٢).

(٥) ابن حجر، تهذيب التهذيب، (٤٢٢/١٢)، ترجمة: ٢٧٠٥.

(٦) ابن حجر، تقريب التهذيب، (٦٥٦/١)، ترجمة: ٨٢٢٩.

(٧) الذهبي، الكاشف، (٤٤١/٢)، ترجمة: ٦٧٢٧.

(٨) العجلي، أحمد بن عبدالله بن صالح (ت ٢٦١ هـ)، معرفة الثقات، تحقيق: عبدالعليم عبدالعظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م، (٤١٣/٢)، ترجمة: ٢١٩٩.

وسكت عليه[١]، إنّ خلاصة الأمر أنّ ابن حبان لم يتفرد بتوثيقه، وإنما وثقه العجلي أيضاً والدارقطني، فهو على شرط ابن حبان، وأخرج له النسائي والبيهقي وغيرهم.

❋ ❋ ❋

المطلب الثاني:

الشيخ عبدالفتاح أبو غدّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى

لا بدّ من عرض رأي الشيخ عبدالفتاح أبو غدّة في منهج ابن حبان خصوصاً رأيه وانتقاداته لابن حبان على كتابه الثقات، لكن قبل ذلك أعرض رأي المحدث اللكنوي قبل رأي أبي غدّة، لأنّ اللكنوي كان من المنصفين لابن حبان، وكلامه في غاية الروعة، حيث قال:

«واعلم أنّ هناك جمعاً من المحدثين لهم تعنت في جرح الأحاديث بجرح رواتها، فيبادرون إلى الحكم بوضع الحديث، أو ضعفه بوجود قدح ولو يسير في راويه، أو لمخالفته لحديث آخر منهم... ابن الجوزي، وعمر بن بدر الموصلي، والرضي الصّغاني اللغوي، والجوزقاني، وابن تيمية الحراني، والمجد اللغوي»[٢].

قلت: ولم يذكر فيهم ابن حبان بأنّه من المتعنتين أو من المتشددين فلو كان كذلك لذكره لأنّه هنا في معرض البيان لكن محقق هذا الكتاب وهو الشيخ عبدالفتاح أبو غدّة أدخل فيهم ابن حبان حيث قال في تعليقه على كلام اللكنوي:

(١) ابن أبي حاتم، عبدالرحمٰن بن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٥٢م، (٤٠٣/٩)، ترجمة: ١٩٣٦.

(٢) عبدالفتاح أبو غدة، تحقيق: الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، للّكنوي، ص٣٢٠، وانظر ما بعدها، بتصرف.





«يشير المؤلف إلى مسلك خاطىء وقع فيه كبار المحدثين مثل يعقوب الفسوي شيخ الترمذي والنسائي، ومثل ابن حبان والجوزقاني وغيرهم، تورطوا فيه بإبطال أحاديث صحيحه وتضعيف أحاديث ثابتة؛ لأنهم تجاوزوا ما يحسنونه، وهو أمر الإسناد والرواية إلى ما لا يحسنونه وهو أمر الفقه والدراية، وجرحوا بسبب ذلك الرواة بغير جرح، فوقعت لهم أخطاء منكرة»[(١)]. ثم ساق كما قال أمثلة من كتبهم[(٢)].

أقول: إنّ صدور الخطأ من هؤلاء الرواة لا يعني بحال انتقاص قدرهم، وخصوصاً ابن حبان وقد أشيع عنه التشدد والتعنت، وأشيع عنه التساهل كما سيأتي قول عبدالفتاح، ولكن ما هو الراجح في أمره. وإذا كان ابن حبان قد ردّ أحاديث بناءً على هوى التعنت فلا نقبل منه هذا، وأما إذا ضعفها أو ردها بناءً على منهج علمي سليم، فالجميع يسّلم لابن حبان بالإمامة والاجتهاد في هذا العلم، ولذلك لا يعد ذلك من التعنت، وإنّما هو من التنوع في الاجتهاد.

ومن خلال عملي في صحيح ابن حبان لم أر أنّه ضعف حديثاً، بل ابن حبان متهم بأنّه يوثق المجاهيل، فمن كان هذا حاله لا يردّ الأحاديث، بل قد يقوي من هو ضعيف من الأحاديث، بل ومن الرواة أيضاً، والمعروف أنّ عبدالفتاح هو من أكثر المؤيدين لإثبات توثيق المسكوت عنهم أو المجاهيل الذين لم يذكر فيهم جرح ولا تعديل، بالتالي نصرة منهج ابن حبان في توثيق المجاهيل أو من سموا بذلك.

ثم يقول اللكنوي مدافعاً عن ابن حبان فيمن اتهمه بأنه متساهل في التوثيق: «وكثيراً ما تراهم يعتمدون على ثقات ابن حبان، والتزم ابن حجر في تهذيب التهذيب في جميع الرواة الذين لهم ذكر في ثقاته بذكر أنّه ذكره

---

(١) المرجع السابق، ص٣٢٠، بتصرف، وانظر ما بعدها.

(٢) انظر الأمثلة في كتاب اللكنوي: الرفع والتكميل، ص٣٢١ وما بعدها.

ابن حبان في الثقات... ونسب بعضهم التساهل إلى ابن حبان، وقالوا: هو واسع الخطو في باب التوثيق، يوثق كثيراً ممن يستحق الجرح، وهو قول ضعيف فإنك قد عرفت أنّ ابن حبان معدود ممن له تعنت وإسراف في الرجال، ومن هذا حاله لا يمكن أن يكون متساهلاً في تعديل الرجال، وإنما يقع التعارض كثيراً بين توثيقه وبين جرح غيره لكفاية ما لا يكفي في التوثيق عند غيره عنده»[1].

قلت: هذا كلام من اللكنوي يشكر عليه، فهو يبين أنّ من وصفه بالتشدد وحتى التعنت، كما يحلو للبعض، ليس مصيباً بالتساهل في التوثيق، فالأمر لا يعدو عن تهم تكال لابن حبان قد تجد عليها من الأمثلة شاردة أو واردة، ولكن عند التتبع لا تصمد، ومع ذلك أصر الشيخ عبدالفتاح على موقفه، وخالف اللكنوي في أنّ ابن حبان من المتساهلين والمتشددين، فهو يصفه بالتشدد كما مرّ، ثم هنا يصفه بالتساهل، حيث يقول في تعقيبه على اللكنوي:

«تابع المؤلف اللكنوي على هذا الرأي شيخنا التهانوي في «قواعد في علوم الحديث». وفي هذا الذي ذهبا إليه نظر بالغ، فإنّه لا تنافي بين ما نسب إلى ابن حبان من التساهل في باب التوثيق، وما بين ما ذكر عنه من التعنت والإسراف في الجرح، فإنّه على ما يبدو: متساهل في التعديل، متشدد في الجرح، واشتهر تساهله في التوثيق اشتهاراً كبيراً؛ إذ كلّ راو انتفت عدالة عينه كان ثقة عنده حتى يتبين جرحه، وقد نصّ على تساهله غير واحد من العلماء القدامى والمتأخرين، وأشار إليه شيخنا الكوثري في مواضع كثيرة في كتابه «المقالات»... ومن هذا تبين لك مذهب ابن حبان وتساهله في التوثيق. فإذا رأيت في كتب الرجال أو كتب الجرح والتعديل قولهم: وثقه ابن حبان، أو ذكره ابن حبان في الثقات، فالمراد بتوثيقه

(١) اللكنوي، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، ص٣٣٢ ـ ٣٣٥، بتصرف واختصار.





عنده: أنّ جهالة عينه انتفت ولم يعلم فيه جرح، وهذا مسلك متسع، خالف فيه جمهور أئمة الشأن، فكان به من المتساهلين في التوثيق»[1].

❋ ❋ ❋

المطلب الثالث:

الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى

ومن المحققين في هذا العصر المحقق أحمد شاكر اعتمد توثيق ابن حبان، حيث بيَّن منهجه في تصحيح الأسانيد: «فعند تتبع الأسانيد التي حكم عليها بالصحة، يلاحظ أن أهم القواعد التي يسير عليها في تصحيح إسناد حديث ما؛ هي كالآتي:

أ ـ إذا ذكر البخاري الراوي في «تاريخه الكبير» وسكت عنه، ولم يذكره في الضعفاء، فإن الشيخ يعتبر سكوته توثيقاً للراوي.

ب ـ إذا ذكر ابن أبي حاتم الراوي في الجرح والتعديل وسكت عنه أيضاً، فإن الشيخ يعتبر سكوته عن الراوي توثيقاً له.

ج ـ كان يعتمد على توثيق ابن حبان، فالرواة الذين ذكرهم ابن حبان في كتاب الثقات ثقات عند أحمد شاكر.

د ـ توثيقه لعبدالله بن لهيعة بإطلاق.

---

(١) عبدالفتاح أبو غدّة، تحقيقه: للرفع والتكميل في الجرح والتعديل، للّكنوي، ص٣٣٥ ـ ٣٣٧، بتصرف. وقد فصل الأمر أكثر هو والإمام اللكنوي، فكلٌ ذكر أمثلة وأدلة على ما يريد إثباته، وقد توسعت في الكلام عن توثيق ابن حبان في بحث توثيق المجاهيل والمسكوت عنهم، فقد بسطت الأمر بتمامه وذكرت كلا الرأيين مع الأدلة، وأثبت أن ابن حبان مع الجمهور، وخصوصاً جمهور المحققين أمثال البخاري ومسلم وابن أبي حاتم وغيرهم.

هـ - توثيقه للمجهول من التابعين قياساً لحالهم على حال الصحابة»[1].

قلت: وهذا المنهج هو موافق لمنهج ابن حبان ومؤيد له، حيث كان ابن حبان يعتبر سكوت البخاري توثيقاً للراوي المسكوت عنه، وكذلك يعتمد سكوت ابن أبي حاتم على من يوردهم في كتابه الجرح والتعديل، وهذه ركيزة ثانية في منهج ابن حبان لقبول الرواة المسكوت عنهم، والذين لم يظهر فيهم جرح ولا تعديل، وكذلك فقد أيَّد أحمد شاكر ما ذكرهم ابن حبان ووثقهم في ثقاته وروى حديثهم في صحيحه، وظهر هذا في مقدمة تحقيقه لكتاب صحيح ابن حبان، ولكن قدّر الله أن لا يتمه، فلو أكمله لكان موسوعة حديثية بحق، ولأثبت أن ابن حبان صاحب منهج لا يجارى، ولردّ على ما زعمه بعض العلماء الذين اتهموا ابن حبان ولم يعتمدوا توثيقه، بل عنفوا عليه وعابوا عليه صنيعه.



(١) حكمت الحريري، علماء معاصرون، مجلة البيان، العدد: ٣٩، المنتدى الإسلامي، ذو القعدة ١٤١١هـ/مايو ١٩٩١م، ص ٢٩.



المبحث الثالث

رأي الشيخ شعيب الأرناؤوط والدكتور بشار عواد في منهج ابن حبان في التوثيق والتضعيف

لا يشك عاقل ممن عرف صحيح ابن حبان وعرف علم الحديث أنّ الشيخ شعيب كان له جهود كبيرة في إخراج صحيح ابن حبان بحلته القشيبة محققاً تحقيقاً علمياً، فقد تتبع الشيخ أحاديث ابن حبان تتبعاً قلَّ نظيره في الكتب التي وصلت إليه، وبحق فالشيخ من العلماء المبرزين في علم التحقيق، وتحقيقه لصحيح ابن حبان يدل على أنه مدرسة في التحقيق، على الرغم من الانتقادات التي وجهت لعمله في تحقيق صحيح ابن حبان، فمن العلماء من وصفه بالتساهل في التوثيق ومنهم من وصفه بالتشدد في التوثيق فمثلاً ضعف حوالى مائتين وخمسين حديثاً في صحيح ابن حبان، وقام بالتخريج والتعليق على صحيح ابن حبان كاملاً، وتمتاز هذه الطبعة بأنّها الأُولى من نوعها في تخريج الحديث والتعليق عليه، وفيها دراسة لكثير من الرواة الذين ضعف الحديث بسببهم، وإن كانت غير وافية في بعض الأحيان، وحسب ما لاحظته، ومن ثم التخريج الكامل تقريباً لكل أحاديثه، مع التعليق عليها مما لا يستغني عنه طالب علم ولا مشتغل بعلم الحديث. ومما يؤخذ عليه أيضاً أنّه ضعف أحاديث بسبب ضعف رواتها وعدم وجود ما يقويها، استناداً إلى ما قاله ابن حجر في التقريب، علماً بأنّ ابن حجر مع سعة علمه، لم يكن دقيقاً في حكمه على بعض الرواة في التقريب كما قال بعض العلماء، على ما سأوضحه في مكانه... ومن هؤلاء على سبيل المثال: أبو الزبير المكي، وابن إسحاق، ورواية دراج أبي السمح عن أبي الهيثم ونحو ذلك[1].

(١) انظر: كتاب الحديث النبوي، ص٤١٢ ـ ٤١٣، وكتاب منهج النقد ص٢٣٩، وكتاب الأجوبة الفاضلة، ص١٤٤ ـ ١٤٨.

وسيكون كلامي في هذا المبحث مقتصراً على ثلاثة أمور، أولها: رأي الشيخ شعيب في منهج ابن حبان في الجرح والتعديل، وبيان رأي بشار عواد. والأمر الثاني: بيان رأي العلماء المعاصرين في منهج شعيب وبشار عواد في كلامهما على منهج ابن حبان. والأمر الثالث: المناقشة والترجيح.

❋ ❋ ❋

المطلب الأول:

رأي الشيخ شعيب الأرناؤوط والشيخ بشار عواد في منهج ابن حبان في الجرح والتعديل

قلت: إنّ الشيخ شعيب قد أجاد إجادة كبيرة عندما قام بتحقيق صحيح ابن حبان تحقيقاً علمياً قائماً على أسس علمية إلاّ ما استدركه عليه البعض مما قد يناقش فيه، ووصف شعيب ابن حبان وشيخه ابن خزيمة وتلميذه الحاكم بأنّهم قصدوا في عملهم جمع الصحيح الذي تركه البخاري ومسلم حيث قال: «وشرط هؤلاء كما هو ظاهر رواية الصحيح من الحديث على تفاوت بينهم في التزام الصحيح المجرد...»[1]. ثم يقول شعيب واصفاً ابن حبان: «... إذ عُدّ - ابن حبان - من بين المتشددين المتعنتين في الحكم على الرجال، الذين يجرحون الراوي بأدنى جرح، شأنه شأن النسائي وابن معين وأبي حاتم الرازي وابن القطان، ويحيى بن سعيد القطان وبعد ذلك ذكر شعيب أقوال الذهبي في الميزان في تعنت ابن حبان...»[2].

قلت: إذا كان شأن ابن حبان هذا فلما ضعفت له أيها الشيخ الفاضل

(١) شعيب الأرناؤوط، تحقيق، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، المقدمة، (٦/١).

(٢) المرجع السابق، (٣٦/١)، وانظر: اللكنوي، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، ص٢٧٥، وما بعدها.





عدداً من الأحاديث، وسيأتي الكلام على الرواة ومراتبهم عنده وأتبين حاله في تجريح الرواة. ومن كان هذا حاله فتوثيقه الغاية في الإتقان والدقة لأنه متشدد كما قال ذلك الشيخ شعيب حيث يقول:

«ومن هنا برزت أهمية توثيق ابن حبان، ولأهميتها فقد اعتمد المزي على كتاب الثقات له والتزم في تهذيب الكمال إذا كان الراوي ممن له ذكر في الثقات أن يقول: ذكره ابن حبان في الثقات وتابعه ابن حجر في تهذيب التهذيب»[1].

قلت: واعتمد بعد المزي الذهبي وابن حجر وتلاميذهم من بعدهم توثيق ابن حبان من حيث الجملة وصار المشهور عند الجميع قبول توثيقه وليس كما قال البعض. ولذلك اعترض المحدث اللكنوي على من ادعى التساهل عند ابن حبان لأنّ منهجه بعيد عن التساهل حيث قال:

«ونسب بعضهم التساهل إلى ابن حبان وقالوا: هو واسع الخطو في باب التوثيق، يوثق كثيراً ممن يستحق الجرح وهو قول ضعيف فإنّك قد عرفت سابقاً أنّ ابن حبان معدود ممن له تعنت وإسراف في تعديل الرجال وإنّما يقع التعارض كثيراً بين توثيقه وبين جرح غيره لكفاية ما لا يكفي في التوثيق عند غيره، واعترض الشيخ عبدالفتاح على اللكنوي وعلى التهانوي في رأيهما هذا وناقشته سابقاً[2].

قلت: في كلام الشيخ سابق الذكر إشارات أهمها أنّه يعتبر ابن حبان من المتشددين حتى المتعنتين في الجرح والتعديل، وذلك متابعة منه إلى أقوال أئمة الحديث وممن نقل أقوالهم الشيخ عبدالفتاح كذلك، ثم يشير إلى

---

(١) المرجع السابق، (٣٨/١).

(٢) اللكنوي (١٣٠٤هـ)، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، تحقيق: الشيخ أبو غدة، ص٣٣٥، بتصرف.



أهمية توثيق ابن حبان وبسبب أهميتها كما يقول فقد اعتمدها المزي على كتابه تهذيب الكمال، وتابعه ابن حجر في كلامه عن الثقات في كتابه تهذيب التهذيب وحتى تقريب التهذيب.

ثم نقل شعيب أقوال اللكنوي وأيدّه فيها بأنّ ابن حبان ليس من المتساهلين كما ادعى البعض وذكر متابعة اللكنوي والتهانوي في أنّ من قال: إنّ ابن حبان متساهل فإنّ قوله ضعيف. وليس كما قال عبدالفتاح أبو غدة معقباً على كلام اللكنوي ونقله الآراء ليدلل على أنّ ابن حبان متساهلاً في التوثيق.

قلت: هذه شهادة من أهل الفن والمتخصصين في منهج ابن حبان حيث أمضى الشيخ شعيب سنوات طوال مع صحيح ابن حبان، فقوله: إن ابن حبان ليس من المتساهلين، هو القول الفصل، ودللت على ذلك من قبل ونقلت أقوال المتقدمين وبينت عملهم في كتبهم وكذا قول وفعل المتأخرين أمثال ابن حجر والذهبي وغيرهما.

ثم يقول شعيب: «... وفوق ما تقدم من أقوال الأئمة التي تعزز رأي ابن حبان في توثيق المستور فإنّ التوثيق الذي أخذ به ابن حبان في «صحيحه» هذا أقوى بكثير من توثيقه في كتابه «الثقات» ويتبين ذلك من مقدمته في كتابه الصحيح، التي تبين كيف كان يجتهد في توثيق الرواة أو تضعيفهم ويزاحم الأئمة الكبار في ذلك، ويعتمد الحجة في الرد على من يخالفه كما فعل عندما ناقش كلام البخاري، ولئن كان في كتابه الثقات ينفرد بتوثيق المجاهيل، فإنّه في صحيحه هذا وافق الجمهور في أكثر من تسعين بالمائة من توثيقه، وهنا تكمن أهمية هذا الكتاب، إذ تبيّن من دراسة أسانيده أنّ الكثرة الغالبة منها إنّما هي على شرط الشيخين علاوة على أنّ الشيوخ الواحد والعشرين الذين عوّل عليهم أكثر من غيرهم وأدار عليهم رواية السنن هم من أثبت الشيوخ وأتقنهم، كما يعلم من تراجمهم الموجزة التي عرضتها في بحث شيوخه، وهذا ما جعل هذا الكتاب يتبوأ منزلة رفيعة بين كتب



الصحاح إذ جمع من الأحاديث ما كان في أعلى درجات الصحة»[١].

قلت: كلام شعيب هنا غاية في الدقة كيف لا وهو المحقق لصحيح ابن حبان كاملاً والمستقصي لطرق أحاديثه والناظر في أكثر شيوخه والمقارن بينه وبين غيره من كتب الصحاح، وليت شعري لو بقي الشيخ شعيب على هذا الكلام عندما ذهب إلى الجانب التطبيقي من تحقيقه وتصحيحه، فقد لفت الأنظار إلى أن ابن حبان كان أدق وأكثر صحة في صحيحه دون غيره من كتبه كالثقات، خصوصاً في توثيق المجاهيل فكان يعتمد الحجة والبرهان في توثيق الرواة والروايات في صحيحه ويناقش كلام كبار الأئمة كالبخاري، وهذا يدل على ثقته بنفسه وبعلمه، والإشارة التي قل نظيرها في كلام شعيب أنّه من خلال الممارسة توصل إلى أنّ ابن حبان قد وافق الجمهور في أكثر من تسعين بالمائة مما وثقه وصححه من الأحاديث، ووافق الشيخين كذلك في غالب رواياته واعتبر أن تصحيحه وتوثيقه في أعلى درجات الصحة، لذلك جعل شعيب مرتبة صحيح ابن حبان بعد الصحيحين ولم يقدم على كتابه الصحيح حتى صحيح شيخه ابن خزيمة. هذا بشكل مختصر رأي شعيب في منهج وصحيح ابن حبان في كتابه الصحيح.

ولكن أنقل الآن رأي الشيخ شعيب والدكتور بشار عواد في حديثهما في تحرير التقريب عن بعض الأمور في منهج ابن حبان حيث قالا تحت عنوان: ابن حبان والجرح والتعديل:

«وقد أدرج في كتابه الثقات الرواة الصادقين الذين يجوز الاحتجاج بخبرهم عنده من الثقات وما شابههم وقاربهم والمسكوت عنهم وهم أربعة أقسام:

- الثقات الذين وثقهم وسبقه في ذلك التوثيق آخرون ولم يذكروا بجرح.

---

(١) شعيب الأرناؤوط، تحقيق الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، المقدمة، (١/٤٠).

ـ الثقات الذين تكلم الكثير أو البعض فيهم وهم عنده ثقات باجتهاده وخبرته بحديثهم وقد ينتقي من أحاديثهم ما يشبه أحاديث الثقات.

ـ من لم يذكر بجرح أو تعديل وروى عنه أكثر من واحد.

ـ من لم يذكر بجرح أو تعديل وتفرد بالرواية عنه راو واحد»[1].

قلت: كلام المحققين ووصفهما لمنهجه في الثقات، وليس وصفهما لمنهجه في صحيحه، فقد أجادا في ذلك، ثم يشيران هنا إلى أربعة أصناف من الرواة عنده وعند غيره، فمنهم من تكلم البعض فيهم ورجحت عدالتهم عنده فهو ينتقي من حديثهم، وأما الصنف الثالث فمن لم يذكر بجرح ولا تعديل، أي: المسكوت عنهم وروى عنهم اثنان، والصنف الأخير من لم يذكروا بجرح ولا تعديل ولم يرو عنهم إلاّ واحد. وهذا التقسيم جيد لرجال ثقات ابن حبان حيث بيَّن شعيب وبشار أنّ جميع رواته رجحت عنده عدالتهم، وقبل توثيقهم بناءً على منهجه، ولأنّه إمام مجتهد في هذا الفن.

ثم قالا: وبقدر ما عُرف عن ابن حبان من تساهل في التوثيق، وذكره للمجاهيل في كتابه الثقات فإنّ كتابه المجروحين من الكتب التي أجاد فيها كل الإجادة. . . ثم قالا: واضطرب ابن حجر اضطراباً شديداً في «التقريب» في موقفه من توثيق ابن حبان أو ذكره لشخص ما في كتابه الثقات فهو تارة يعتدّ به، ولا يعتدّ به تارة أخرى، يقصدان ابن حجر»[2].

---

(١) بشار عواد، وشعيب الأرناؤوط، تحقيق، تحرير تقريب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، مقدمة التحقيق، ١٤١٧هـ (١/ ٢٠).

(٢) المرجع السابق، (١/ ٣٠ ـ ٣١). بتصرف. أقول: ثم أشار المحققان إلى أحوال وموقف ابن حجر من توثيق ابن حبان وذكرا أمثلة لكنها ليست مستفيضة وشاملة بل قد تكون في أقلها مثال واحد وفي أكثرها تسعة. قالا: « فقد حكم بجهالة عدد ممن تفرد بالرواية عنهم واحد ووثقهم ابن حبان وحكم بجهالة حال من روى عنه اثنان ووثقه ابن حبان في حين أطلق على مثل هذا في مواضع أخرى لفظ مستور وتوسع في إطلاق لفظ مقبول على من روى عنه واحد، ووثقه ابن حبان لكنه أطلق اللفظة عينها=



أقول: لقد أجاد الشيخ شعيب والشيخ بشار حينما وصفا ابن حبان بأنّه أدرج في كتابه الثقات الرواة الصادقين الذين يجوز الاحتجاج بخبرهم وما شابههم والمسكوت عنهم وقسموهم إلى أربعة أقسام: الثقات المسلم بتوثيقه، والثقات المختلف عليهم وهم موثقون عنده، والمسكوت عنهم برواية اثنين أو برواية الواحد ثم أطلق المحققان أنّ ابن حبان عرف بالتساهل في التوثيق وذكره للمجاهيل في كتابه الثقات. وهذا وصف منهما لابن حبان بأنّه متساهل، ولكن هذا خلاف قول شعيب الذي نقلته سابقاً، والذي يدل على أنّه لا يرى ابن حبان من المتساهلين ونقل كلام الأئمة في اعتمادهم توثيق ابن حبان من حيث الجملة، وقوله: إن ابن حجر في «التقريب» قد اعتمد على توثيق ابن حبان ثم نقل كلام اللكنوي في ردّه على من ادعى أن ابن حبان من المتساهلين ثم أيّد ذلك بقول التهانوي بنفيه تساهل ابن حبان فلا أدري لم تحوّل الشيخ شعيب هنا ووصف ابن حبان بأنّه معروف بالتساهل، إلاّ إذا كان يقصد الكلام عن منهجه في الثقات وليس الصحيح، فكلامه وجيه عن ثقات ابن حبان. وأما قوله: إنّ ابن حجر اضطرب اضطراباً شديداً في تقريب التهذيب في موقفه من توثيق ابن حبان، فهذا القول لا يسلّم له ولا للشيخ بشار بل هو مردود بما ذكرته من أدلة كثيرة تدل على اعتماد ابن حجر لتوثيق ابن حبان من حيث الجملة[1].

= على من روى عنه اثنان ووثقه ابن حبان ومن روى عنه ثلاثة ووثقه ابن حبان ومن روى عنه أربعة أو خمسة أو ستة أو حتى أربعة عشر راوياً وروى عنه أبو داود وهو لا يروي إلاّ عن ثقة وفي الوقت نفسه أطلق لفظ ثقة على من روى عنه واحد فقط ووثقه ابن حبان أو روى عنه اثنان ووثقه ابن حبان أو أكثر من ذلك، ووثقه ابن حبان وحده».

(١) راجع المبحث الثاني: آراء علماء الحديث المعاصرين الذين انتقدوا ابن حبان وبيان الصواب في ذلك. حيث ذكر محمد عوّامة عشرات الأمثلة التي يؤيد فيها ما ذهب إليه من قبول ابن حجر والذهبي وغيرهم من المحدثين توثيق ابن حبان، وهذا يردّ على ما زعمه المحققان هنا.

ثم قال المحققان واصفين منهج ابن حجر في تعامله مع ثقات ابن حبان: «ويشعر القارئ مع كل هذا في بعض الأحيان أنّ ابن حجر لا يقيم وزناً البتة لتوثيق ابن حبان فقد قال في ترجمة عامر بن مصعب في التقريب: «شيخ لابن جريج لا يعرف...» ووثقه ابن حبان على عادته وعامر هذا أخرج له البخاري في الصحيح مقروناً، فلماذا لم يتبع هذه القاعدة في كتابه هذا؟ وتدبر بعد ذلك إهماله لتوثيق ابن حبان في عدد من التراجم حينما صرح بتوثيق واحد من الأئمة، فقال في ترجمة عامر بن عبدة العجلي: «وثقه ابن معين»، ولم يقل ثقة مع أنّ العجلي وابن حبان قد وثقاه أيضاً... ثم ذكرا أمثلة أخرى لتقرير ما ذهبا إليه من أنّ ابن حجر لم يقم وزناً لتوثيق ابن حبان وحتى العجلي»[1].

قلت: ذكر الشيخ محمد عوامة فيما ذكرت رأيه في المبحث الثاني من أنّ الذهبي وابن حجر وقفا نفس الموقف المتزن من توثيق ابن حبان وليس كما قال المحققان، وليس هذا الموقف فحسب من الذهبي فقد ذهب إلى هذا المذهب ابن حجر حيث قال عنه محمد عوامة: «وهذه الأنحاء الثلاثة التي وقفها الذهبي من توثيق ابن حبان: (ثقة، صدوق، وثق)، جاء مثلها عن ابن حجر في التقريب فهو يقول: (ثقة، صدوق، مقبول)، وهذا اللفظ الأخير هو الأكثر الأغلب، وهو يعادل من كلام الذهبي: «وثق»، وهو أولى وأدق من «مقبول»، لأنّ للمقبول اصطلاحاً خاصاً عند ابن حجر: وهو من لم يرو من الحديث إلاّ القليل ولم يثبت فيه ما يترك من أجله، وتوبع فإذا لم يتابع قال عنه: لين الحديث»[2].

---

(١) بشار عواد، وشعيب الأرناؤوط، تحقيق، تحرير تقريب التهذيب، لابن حجر، (١/٣٢). بتصرف واختصار.

(٢) محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، الكاشف، مقدمة تحقيق محمد عوامة، (١/٣١). وقد ساق محمد عوامة عشرات الأمثلة للتدليل على ما قال من أن ابن حجر قد اعتدّ وأخذ بتوثيق ابن حبان وليس كما زعم المحققان، انظر: المبحث الأول تجد الأمثلة والأقوال هناك.







ثم قالا: «وهذا الموقف المضطرب من توثيق ابن حبان والعجلي وابن سعد وأضرابهم، والذي يمكن تقديم عشرات الأمثلة عليه لا يمكن إحالته على سبب من الأسباب، سوى الابتعاد عن المنهج وخلو الكتاب منه، ومثله مثل مئات التراجم التي لم يحررها تحريراً جيداً، بحيث ضعَّف ثقات، ووثق ضعفاء، وقبل مجاهيل، واستعمل عبارات غير دقيقة في المختلف فيهم مما سيجده القارئ الباحث في مئات الانتقادات والتعقبات التي أثبتناها في تحرير أحكام التقريب»[1].

أقول: أرى أنّ المحققين قد لمزا بكتاب ابن حجر وبمنهجه فيه، حيث أثبتا أنّ ابن حجر قد اضطرب في منهجه توثيقاً وتجريحاً في كتابه التقريب خصوصاً موقفه من توثيق العجلي وابن حبان، والسبب كما زعما خلو الكتاب من المنهج، الذي يتحلى به المحققان دون ابن حجر ويقولان: إنّهما يقدمان مئات التراجم على زعمهما أنّ ابن حجر لم يكن صاحب منهج في قبوله لتوثيق ابن حبان والدليل على صحة ما يقولان تعقبهما لكتاب ابن حجر. وهذا كلام لا يقبل في موقفهما من الحافظ ابن حجر، ويأتي نقاش كلامهما لاحقاً، لهذا سأنقل بقية قولهما في توثيق ابن حبان وموقف ابن حجر منه ثم أعلق على ما قاله وأناقشهما.

ثم قالا بعد ذلك مسترسلين في وصف الموقف الصحيح من توثيق ابن حبان في كتابه الثقات: «أما القاعدة الصحيحة في الموقف من توثيق ابن حبان، فهي كما يلي:

١ ـ ما ذكره في كتابه «الثقات» وتفرد بالرواية عنه واحد ـ سواء أكان ثقة أم غير ثقة ـ ولم يذكر لفظاً يفهم منه توثيقه، ولم يوثقه غيره، فهو يعد مجهول العين، وهي القاعدة التي سار عليها ابن القطان والذهبي، ولهما

(١) بشار عواد، وشعيب الأرناؤوط، تحقيق: تحرير تقريب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر، (١/٣٢)، بتصرف.

فيها سلف عند الجهابذة، فقد قال علي بن المديني في جريّ بن كليب السدوسي البصري: «مجهول لا أعلم روى عنه غير قتادة»(١)، وقال في جعفر بن يحيى بن ثوبان: «شيخ مجهول لم يرو عنه غير أبي عاصم الضحاك بن مخلد النبيل»(٢)، وقال أبو حاتم الرازي في حاضر بن المهاجر الباهلي: «مجهول» مع أنّ شعبة بن الحجاج روى عنه(٣).

٢ ـ إذا ذكره ابن حبان وحده في «الثقات» وروى عنه اثنان، فهو مجهول الحال.

٣ ـ إذا ذكره ابن حبان وحده في «الثقات» وروى عنه ثلاثة، فهو مقبول في المتابعات والشواهد.

٤ ـ إذا ذكره ابن حبان وحده في «الثقات» وروى عنه أربعة فأكثر، فهو صدوق حسن الحديث.

٥ ـ إذا صرح ابن حبان بأنه مستقيم الحديث أو لفظة أخرى تدل على التوثيق فمعنى هذا أنه فتش حديثه فوجده صحيحاً مستقيماً موافقاً لأحاديث الثقات، فمثل هذا يوثق مثله مثل أي توثيق لواحد من الأئمة الكبار، لما لابن حبان من المنزلة الرفيعة في الجرح والتعديل.

٦ ـ أما تضعيفه، فينبغي أن يعد مع الجهابذة المجوّدين، لما بيّنه في كتابه من الجرح المفسر، وربما يعترض معترض علينا في عدم اعتبار ذكر ابن حبان لراو تفرد عنه الواحد والاثنان في «الثقات»، فنقول: إن ابن حبان ذكر في «الثقات» كل من لم يعرف بجرح، وإن كان لا يعرفه، وهذا لا يدل على توثيق أصلاً، فقد قال في «الثقات» مثلاً: «سلمة، يروي عن ابن عمر،

---

(١) نقلاً عن تحرير التقريب: يوسف بن الزكي عبدالرحمٰن المزي، تهذيب الكمال، (٤/٥٥٠)، ترجمة رقم: ٩٢٢.

(٢) المرجع السابق، ج (٥/١١٦)، ترجمة رقم: ٩٦٠.

(٣) المرجع السابق، ج (٥/٣٢١)، ترجمة رقم ١٠٦١.

روى عنه سعيد بن سلمة، لا أدري من هو ولا ابن من هو»[1]، وقال في موضع آخر: « جميل، شيخ يروي عن أبي المليح بن أسامة روى عنه عبدالله بن عون، لا أدري من هو ولا ابن من هو»[2]، وقال في ترجمة الحسن بن مسلم الهذلي: «يروي عن مكحول روى عن شعبة، إن لم يكن ابن عمران فلا أدري من هو»[3].

❋ ❋ ❋

المطلب الثاني:

نقاش الشيخ شعيب والدكتور بشار عواد
في تعقبهما لمنهج ابن حبان وابن حجر

أطلت في نقل كلام المحققين حتى يتبين القارئ ما قالاه ثم أفصل الردّ والنقاش على كلامهما في منهج ابن حبان في كتابه الثقات كما عرضاه. ولكن لا بدّ من توضيح أمر؛ وهو أن شعيب قد بتّ في أحكام ابن حبان في صحيحه وقال: إنّه وافق الجمهور في أكثر من تسعين بالمائة مما ذكره ووثقه وصححه من أحاديث.

يقول الشيخ ماهر ياسين الفحل في ردّه وتعقبه على قول وعمل المحققين في تحرير التقريب: «انطوى كلامهما هذا بطوله على جملة من التوهمات والقواعد الباطلة والتناقضات الواضحة، أقتصر الرد فيها على أمور:

أقول: إن قصدا الصحيح فكلام الشيخ الفحل صحيحاً في وصف

(١) نقلاً عن تحرير التقريب: ابن حبان، الثقات، (١/٣٨١).

(٢) المرجع السابق، (٦/١٤٦).

(٣) المرجع السابق، (٦/١٦٨).

منهجهما، لأنّ الأمر في غاية التناقض وخصوصاً عند شعيب، لأنّه أسهب في وصف ومدح وتوضيح منهج ابن حبان في صحيحه، ثم تراجع هنا، وانتقده البعض حتى في تشدده في الحكم على أحاديث ابن حبان في الصحيح، فكيف به هنا يعيب على منهج ابن حبان ولا يوافقه عليه، وليس هذا فحسب بل ينتقد ابن حجر في متابعته وقبوله لتوثيق ابن حبان. والذي أراه أنّهما يتكلمان عن ثقات ابن حبان ومنهجه فيه وليس عن الصحيح، ومع هذا فقد عقب عليهما كثير من العلماء المعاصرين ومن أبرزهم الفحل حيث ناقشهما في جلّ منهجهما وقولهما حيث قال:

أولاً: «وصفهما لكتاب ابن حجر بالخلو من المنهج والابتعاد عنه، تهمة قذفا بها ابن حجر وهي بهما أحق، ومن خلال تتبعي لتراجم تحريرهما وقفت على جملة أشياء، تثبت بما لا يقبل الشك، خلو تحريرهما من المنهج، وافتقارهما إلى سبيل واضحة يسيران عليها، الأمر الذي نجم عنه ظهور ما يأتي: من بدهيات علم التحقيق: أن المحقق يسير على طريق واضحة، يتخذها نهجاً له في الكتاب كله، والمحرران تجردا في تحقيقهما لنص التقريب من أي منهج، ومن الأمثلة على هذا أنهما اضطربا في مسألة إثبات الصواب في المتن أو الهامش، وسأجلي لك عظم هذا الاضطراب من الإحصائية الآتية:

أ - أثبتا الصواب في الأصل، وأشارا إلى الخطأ في الهامش، في مائة وثمان وعشرين ترجمة، وإليك أرقامها[1].

(١) ماهر ياسين الفحل، توثيق ابن حبان من خلال مقدمة تحرير التقريب، لبشار عواد وشعيب الأرناؤوط، موقع أهل الحديث، خزانة الكتب والأبحاث، تاريخ التسجيل، مارس، ٢٠٠٣م. ص٢ قال: . . عقيب: ٨٥، ٣٩٥، ٥٣٥، ٥٤٩، ٥٥٨، ٥٩٨، ٦٠١، ٦٠٩، ٧٧٣، ٨٨٢، عقيب: ٩٠١، ٩٠٧، ١٠٩٢، ١٤٥٩، ١٥٢١، ١٥٨٠، ١٥٩٩، ١٦١٨، ١٦٢٠، ١٦٦٤، ١٨٧٥، ١٩٩٧، ٢٠٢٤، ٢٢٠٧ ٢٤٤٢، ٢٦٠٠، ٢٦٦٩، ٢٧٦٣، ٢٨٢٣، ٢٩٠٠، ٢٩١٢، ٢٩٤٩ ٣٢٨٨،=





أقول: الفحل يبين أول أمر وقع فيه المحققين في نص التقريب حيث لم يثبتا النّص، أي: للتقريب لا في المتن ولا في الهوامش، وهذا من الأخطاء الفاحشة في التحقيق، وذكر عدداً كبيراً من الأمثلة لم أذكرها وإنّما أشرت إلى أرقامها في الهامش خشية الإطالة. ثم يضيف الشيخ ماهر ياسين ملاحظاته القيمة على عمل المحققين فيقول:

ب ـ «أثبتا الخطأ في الأصل، وأشارا إلى الصواب في الهامش، في مائة وأربع وأربعين ترجمة، وإليك أرقامها»[1].

= ٣٣٢٧، ٣٣٨٨، ٣٤٣٦، ٣٥٠٣، ٣٥١٠، ٣٥٣٩، ٣٥٧٧، ٣٦١٦، ٣٦٥٤، ٣٧٦٠، ٣٧٩٥، ٤٠٣٥، ٤٢١٧، ٤٢٧٨، ٤٣٨٣، ٤٥٩٨، ٤٦٢٩، ٤٦٣٠، ٤٨٢٧، ٤٨٨٦، ٤٩٤١، عقيب: ٥٢٦٢، ٥٥٣١، ٥٧٣٥، ٥٧٤٦، ٥٨٢٢، ٥٨٦٢، ٥٩١٣، ٥٩٣٤، ٥٩٩٢، ٦٠١٩، ٦٠٦٥، ٦٠٩٨، ٦١٣٩، ٦١٤٠، ٦٢٢٥، ٦٢٢٩، ٦٢٤١، ٦٣١٢، ٦٤١٢، ٦٤٤٠، ٦٤٤٨، ٦٤٩١، ٦٤٩٨، ٦٤٩٩، ٦٥٤٦، ٦٥٧٦، ٦٥٩٢، ٦٦٤٨، ٦٦٧٣، ٦٧٠٠، ٦٧٢٢، ٦٧٥٠، ٦٧٧٧، ٦٧٧٨، ٦٨٢٢، ٦٩٢٦، ٦٩٥٤، ٦٩٨٨، ٧٠٧٠، ٧٠٨١، ٧٢٤١، ٧٣٤٩، ٧٣٥٩، ٧٣٨٦، ٧٤٢٧، ٧٤٧٢، ٧٤٩٧، ٧٦٠٣، ٧٦٢٦ ٧٦٢٧، ٧٦٣٩، ٧٦٨٢، ٧٧٥٦، ٧٧٨٣، ٧٨٨٣، ٧٨٨٨، ٧٩٣٢ ٧٩٤٦، ٨٠٤٩، ٨١٠٢، ٨١٤٨، ٨١٧٤، ٨٢٣٧، ٨٢٣٩، ٨٣٢٧، ٨٣٣٩، ٨٣٤٩، ٨٤٢١، ٨٤٤٧، ٨٦٨٥، ٨٨٠١، عقيب: ٨٨٠٧، عقيب: ٨٨١٣، ٨٨٢٢». وانظر بتوسع: كتاب ماهر ياسين الفحل: كشف الإيهام فيما تضمنه تحرير التقريب من الأوهام.

(١) هذه هي الأرقام كما ذكرها ماهر ياسين الفحل: «٣٨، ٤٤، ٥٦، ١٤٦، ١٧٦، ١٩٣، ٢٢٣، ٢٦٢، ٣٣٦، ٣٦٨، ٤١٨، ٤٤٤، ٥٦٨، ٥٧٣، ٥٨٩، ٦٠٧، ٦٤٣، ٦٧٠، ٧٨٣، ٨١٥، ٨٣٦، ٨٦١، ٨٩٤، ٩١٠، ٩٤٦، ٩٥٢، ٩٥٤، ٩٦٢، ٩٦٧، ١٠٠٧، ١٠٢٨، ١٠٧٠، ١١٢٤، ١١٥٠، ١١٥٤، ١٥٩١، ١٦١٩، ١٦٢٨، ١٨٥٩، ١٩٧٤، ٢٠٥٩، ٢١٠٨، ٢٤٦٦، ٢٤٩٠، ٢٥٨٩، ٢٦٠٢، ٢٨٠٢، ٢٨٣٣، ٢٩٦٤، ٣٠٤٤، ٣١٣٦، ٣٢٦٤، ٣٣٠٣، ٣٣١٤، ٣٣٢٥، ٣٣٤٨، ٣٣٩٦، ٣٣٩٨، ٣٤٥٤، ٣٤٥٧، ٣٤٨٦، ٣٤٩١، ٣٥٠٠، ٣٥١٧، ٣٥٢٤، ٣٥٣٤، ٣٥٨٥، ٣٦٠٧، ٣٦١٥، ٣٦٤٨، ٣٦٦٧، ٣٦٧٧، ٣٦٨٩، ٣٧٢٤، ٣٧٢٨، ٣٧٦٦، ٤٠٦٠، ٤١٢٧، ٤٢٧٧، ٤٣٠٠، ٤٣٠٤، ٤٣١٤، ٤٣١٥، ٤٣٣٣، ٤٣٣٦، ٤٣٧٨، ٤٣٨٤، ٤٣٩٧، ٤٤١٦، ٤٤١٧، ٤٤٤٠، ٤٤٩١، =

قلت: قال الشيخ ماهر ياسين معقباً على فعلهما هذا بعد ذلك أن ذكر الأمثلة والأدلة على فعلهما، وليس من بدهيات علم التحقيق فعل ذلك ثم قال: أفليس هذا من الابتعاد عن المنهج وعدم الالتزام به؟![1].

قلت: وهذه الملاحظات من ماهر هي على عموم منهج وعمل المحققين في التحرير ولكن بعد ذلك انتقل للكلام بشكل أخص وهو موقف المحققين من قبول ابن حجر لتوثيق ابن حبان حيث يقول:

ثانياً: «وضعا جملة من المباحث أسموها: «قاعدة صحيحة» في الموقف من توثيق ابن حبان، وهي أمور في المنتهى من الغرابة، أوجز الرد عليها بما يأتي:

«إن من يُنَظِّر شيئاً ينبغي عليه أن يكون أول العاملين به، وهذا مما أخلّ به المحرران، فقد نصا في الفقرة الأخيرة من كلامهما على: «أن ابن حبان ذكر في «الثقات» كل من لم يعرف بجرح، وإن كان لا يعرفه، وهذا لا يدل على توثيق أصلاً» والمحرران بهذا يرميان إلى التفريق بين ذكر ابن حبان للراوي فقط دون النص على توثيقه، وبين ذكره مع النص على توثيقه، وهذا أمر نتفق معهم على بعضه؛ لكن المحررين نسيا هذه القاعدة البتة أثناء عملهما في المجلد الأول من تحريرهما، ولم تخطر هذه القاعدة

= ٤٤٨٢، ٤٨١٧، ٤٨٧٩، ٥٠٠٤، ٥٣٢٩، ٥٤٦٥، ٥٦٧٩، ٥٩٧٠، ٦٠٧٩، ٦١١٤، ٦١٧٨، ٦٣١٤، ٦٥٦٩، ٦٨٦٧، ٦٨٩٠، ٦٩٩٣، ٧١١٠، ٧١٥٠، ٧١٦٢، ٧٢٠٣، ٧٢٢٤، ٧٢٢٦، ٧٢٤٤، ٧٣٠٤، ٧٣٣٤، ٧٣٤٧، ٧٣٥٤، ٧٤١٤، ٧٤٥٦، ٧٥٣٢، ٧٥٥٣، ٧٥٦٥، ٧٦١٦، ٧٦٨٠، ٧٧٤٩، ٧٨٤٧، ٧٨٥٩، ٧٨٧٢، ٧٨٧٣، ٨٠١٣، ٨٢٧٥، إحالة (٢٤٣/٤) «أبو عمر الندبي»، ٨٢٨٣، إحالة (٣٤٤/٤) «العائذي»، إحالة (٣٥٣/٤) «الهجري»، إحالة (٣٦٥/٤) «زوج درة»، إحالة (٣٦٦/٤) «سابق العرب»، ٨٥٢٢، ٨٥٧٣، ٨٧٤٥، ٨٧٩٩.

(١) ماهر ياسين الفحل، توثيق ابن حبان من خلال مقدمة تحرير التقريب، لبشار عواد وشعيب الأرناؤوط، ص٤.



لهما على بالٍ إلاّ في ثلاثة تراجم (٤٢٠، ٩٦٤، ١٦٩٤)، وكذلك نسيا هذه القاعدة في كثير من المواضع للمجلدات الأخرى، عزبت عن التنبيه إليها هنا خشية الإطالة»[١].

قلت: نعم ذكر ابن حبان لبعض الرواة في ثقاته وقوله بأنّه لا يعرفه ولا يعرف من هو فقد قلت ذلك من قبل أنّ فعله هذا ليس من باب ذكره للمجاهيل، فليس مراده في ذلك تعديلهم، أو قبول روايتهم؛ بل قصده معرفة من كانت له رواية فحسب، لا من أجل الاعتماد عليه فيما يرويه، والدليل على ذلك ما ذكره ابن حبان نفسه في كتاب «الثقات» في ترجمة الفزع: «شهد القادسية، يروي عن المقنع، وقيل: إن للمقنع صحبة، ولست أعرف فزعاً، ولا مقنعاً، ولا أعرف بلدهما، ولا أعرف لهما أباً، وإنما ذكرتهما للمعرفة لا للاعتماد على ما يرويانه»[٢].

ثم تكلم ماهر إضافة على ما سبق وناقش المحققين فقال: تكلم المحرران في الفقرة السادسة عن تضعيف ابن حبان فقالا: «أما تضعيفه فينبغي أن يعد مع الجهابذة المجودين، لما بينه في كتابه من الجرح المفسر».

أقول: إن كان ابن حبان في جرحه للرواة في مصاف الجهابذة المجودين، فهل يصح أنّ نهمل أو نغمز جرح من هو جهبذ مجوّد، كلما عنَّ ذلك لسبب أو لغير سبب؟! وإليك نماذج لتراجم تركا فيها قول ابن حبان، فقالا بغير قوله من غير ما التفات إلى ما ذكرا:

---

(١) المرجع السابق، ص٥، بتصرف.

(٢) ابن حبان، الثقات، (٣٦٩/٧)، ترجمة: ١٠٢٩٠، وهناك عشرات الأمثلة تثبت قولي هذا بأن من حاله هذه في ثقات ابن حبان لم يقصد ابن حبان توثيق بل قصد أن يثبت من له رواية.

١ ـ الترجمة (٢٧٢٣): لم يعتدا بجرح ابن حبان وغمزا قوله: «ربما خالف».

٢ ـ الترجمة (٣٢٨٢): وصفا جرحه بالتعنت، وقرعا بابن حجر لاعتداده بجرحه.

٣ ـ الترجمة (٣٣٣٦): غمزا فيها جرح ابن حبان.

٤ ـ الترجمة (٣٧٤٥): ردا فيها جرح ابن حبان.

فكيف سيكون قولك إذا علمت أنّ ابن حبان لم ينفرد بجرحه؟ بل جرح المترجمَ سيدُ النقاد البخاري بالصفة نفسها التي جرحه بها ابن حبان، والمحرران يلمحان إلى ردّ نقدهما فقالا: «أما قول ابن حبان في «الثقات»: يخطئ ويهم، فنظنه أخذه من البخاري»، فكيف الأمر وردا جهبذين مجودين؟

٥ ـ الترجمة (٤٢٧٥): أقذعا القول فيها لابن حبان، فقالا: « فهذا ـ يردان جرحه للراوي ـ من قعقعة ابن حبان».

٦ ـ الترجمة (٨٤٦): غمزا ابن حبان، فقالا: «وذكره ابن حبان وحده في «الثقات» وقال: يخطئ ويخالف، وهذا من عجائبه!». فحتى وإن سلمنا جدلاً بأنّ ابن حبان أخطأ في بعض هذا فلسنا ندعي عصمته، فقد كان لازماً عليهما أن يتحدثا عنه بكل أدب واحترام»[1].

قلت: كلامهما في ابن حبان وابن حجر غير مقبول البتة منهما فلو كان ردًّا علمياً لكان بعيداً عن التجريح بابن حبان وابن حجر وحتى بالبخاري، والأمثلة كثيرة يطول ذكرها أشير إلى بعضها ثم أردف ماهر قائلاً:

(١) ماهر ياسين الفحل، توثيق ابن حبان من خلال مقدمة تحرير التقريب، لبشار عواد وشعيب الأرناؤوط، ص٥. بتصرف واختصار.





ثالثاً: اضطرب موقف المحررين من توثيق ابن حبان حسب ما يستجد لهما من قرائن، وليت استقراء القرائن عندهما كان دقيقاً، فهما يعميان الأمر على القارئ، فإذا أرادا توثيق الراوي قالا: وثقه ابن حبان، وحقيقة الأمر أنّه إنّما ذكره فقط، وإذا تكلما في الراوي ضربا عن توثيقه صفحاً، وإليك مثل ذلك:

أ ـ الترجمة (٢٩٠٦) قالا: «ولم يوثقه سوى ابن حبان، وتوثيقه شبه لا شيء».

ب ـ الترجمة (٣٣٤٣) قالا: «ولم يوثقه سوى العجلي وابن حبان وتوثيقه شبه لا شيء عند انفرادهما».

ج ـ الترجمة (٣٣٤٩): جهلا الراوي وقالا: «حينما ذكره ابن حبان وحده في «الثقات» قال: يخطئ.

د ـ الترجمة (٣٣٦٠): اعتدا فيها بذكر ابن حبان له في الثقات.

هـ ـ الترجمة (٣٦١٧): ضعفا الراوي ثم قالا: «وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: يخطئ ويخالف» وهذا اعتداد منهما بالجرح دون التوثيق.

أقول: إنّ اضطراب أمثال المحققين في قبول منهج المحدثين الأئمة أمثال ابن حجر وغيره لتوثيق ابن حبان أمر في غاية الخطورة، فإذا خفي بعض منهج ابن حجر عليهما وهما قد عملا كثيراً وفهما منهجه، فتلك مصيبة وإذا أرادا ذلك وتعمدا، أي: عرفا وخالفاه فالمصيبة أعظم، ولا أظنهما كذلك، وقد ذكرت وحررت موقف الذهبي وابن حجر والهيثمي وغيرهم من الأئمة المتأخرين من توثيق ابن حبان وما ذكره محمد عوامة لهو الفصل في هذه المسألة فليراجع وخصوصاً إذا اقترن توثيق ابن حبان مع توثيق العجلي أو مع غيره من المحدثين.

ثم قال الشيخ ماهر الفحل مبيناً ما وقع فيه المحققين من أوهام عدّة، قد تخفى على البعض، أمّا أن تخفى على محققين لكتاب يعتبر من أهم كتب الرجال في هذه الأيام فهذا أمر جلل ثم يبين ماهر فيقول:

رابعاً: «بخصوص نصّ ابن حبان على توثيق الرواة قالا: «إذا صرح

ابن حبان بأنّه مستقيم الحديث أو لفظة أخرى تدل على التوثيق، فمعنى هذا أنه فتش حديثه ووجده صحيحاً مستقيماً موافقاً لأحاديث الثقات، فمثل هذا يُوثق مثله مثل أي توثيق لواحد من الأئمة الكبار، لما لابن حبان من المنزلة الرفيعة في الجرح والتعديل».

علق الشيخ ماهر على قاعدتهما هذه فقال: «من أسس قاعدة ثم هدمها بمعول مخالفته لها، حريٌّ بمن بعده عدم الأخذ بها، وأكتفي هنا بمثالين، جاءت إدانتهما فيه من قلميهما، فقد قال ابن حجر في الترجمة (٣٦٦٠): «عبدالله بن نافع الكوفي، أبو جعفر الهاشمي مولاهم: صدوق، من الثالثة. د عس». فتعقباه بقولهما: «بل مجهول، تفرد بالرواية عنه الحكم بن عتيبة، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «صدوق» فأين المنزلة الرفيعة؟ وأين أنزلا توثيق ابن حبان من توثيق الأئمة الكبار؟ وهل الأمر سوى محاولة تعقب ابن حجر؟

والمثال الثاني: قال ابن حجر: الحسن بن جعفر البخاري: «ثقة» وتعقباه بقولهما: «بل مقبول، روى عنه اثنان ولم يوثقه سوى ابن حبان، وما له في الأدب المفرد سوى هذا الحديث[(١)]. أقول: وابن حبان قد صرح بتوثيقه[(٢)]، فقال: «الحسن بن جعفر من أهل بخارى، «ثقة»، وتصريح ابن حبان في توثيقه للمترجم نقله المزي في «تهذيب الكمال»[(٣)]. وابن حجر في «تهذيب التهذيب»[(٤)].

---

(١) نقلاً عن ماهر ياسين: بشار عواد وشعيب الأرناؤوط، تحرير تقريب التهذيب، (٢٦٨/١)، ترجمة رقم: ١٢١٣.

(٢) نقلاً عن الدكتور ماهر ياسين: ابن حبان، الثقات، (١٧٣/٨)، ترجمة رقم: ١٢٨١٧.

(٣) نقلاً عن الدكتور ماهر ياسين: المزي، تهذيب الكمال، (٢٠٠/٥)، ترجمة: ١٠٠١.

(٤) ماهر ياسين الفحل، توثيق ابن حبان من خلال مقدمة تحرير التقريب، ص٦، وانظر: أحمد بن علي بن حجر، تهذيب التهذيب، (٢٢٧/٢)، ترجمة رقم: ٤٨١، وانظر: بشار عواد وشعيب الأرناؤوط، تحرير تقريب التهذيب، (١٧٢/١)، ترجمة رقم: ٦٨٤. ترجمة بشر بن خالد العسكري.





أقول: إن استدراكات الشيخ ماهر في محلها وهي لا تقدر بثمن في كتاب من أهم الكتب التي يعتمد عليها طلاب العلم والمحدثين في هذا العصر فكيف يخالف المحققين ما وصل إليه ابن حجر من أحكام على الرجال، وهو قد اعتمد توثيق ابن حبان من حيث الجملة، وشهد هو وغيره بالإمامة له في هذا الفن، فإذا كان ابن حجر يستدرك عليه كلّ هذا الاستدراك وكذا من اعتمد على توثيقه وقبله من المتأخرين، فكيف بغيره، وبين غيرهما ممن حقق كتب ابن حجر ونظر فيها أنّه قد اعتمد توثيق ابن حبان من حيث الجملة، كما فهمته من أقوال أئمة الجرح والتعديل كالبخاري وابن أبي حاتم وغيرهما، وإذا كان شعيب قد دافع عن ابن حبان دفاعاً كثيراً ثم تراجع هنا وتنكب لقوله السابق، فإنّ دل هذا على شيء فإن الأحكام التي أطلقاها هو والدكتور عواد على تعقيبهما لابن حجر تحتاج إلى تعقب آخر وهذا ما صنعه الشيخ الفحل جزاه الله خيراً، ولذلك سيأتي كلامهما بشيء من التفصيل عن رواة صحيح ابن حبان بالتحديد ويناقشا عليه خصوصاً قول شعيب في بعض الرواة عند ابن حبان، الذين ضعفهم وبالتالي ضعف رواياتهم في صحيحه[1].



(١) وهذا ما ناقشته حين درست جميع الأحاديث التي ضعفها الشيخ شعيب في صحيح ابن حبان وبينت رأي الأئمة فيها.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

وبعد:

فقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

١ ـ أزال الباحث الإشكالات التي أثيرت حول ابن حبان، وقواعده وشروطه في صحيحه ومنهجه، وأثبت الباحث أن شرطه أقوى في صحيحه عنه في كتابه الثقات، ومن تلك التهم تساهل ابن حبان في التوثيق، وتعنته في الجرح، وتهمة مخالفته للجمهور وغيرها.

٢ ـ قرر الباحث أنّ الأئمة المتأخرين كالذهبي وابن حجر وتلاميذهم قد اعتدوا بتوثيق ابن حبان من حيث الجملة خلافاً لما قاله البعض، وإن انتقدوه في بعض الأحيان، لكن فعلهم في كتبهم يدل على ذلك، فقد وقف الذهبي مما انفرد ابن حبان بتوثيقه مواقف ثلاثة: (ثقة، وصدوق، ووثق). ووجدت ذلك في كلام ابن حجر، حيث يقول: (ثقة، صدوق، مقبول)، فمثلاً قال ابن حجر: مقبول في التقريب عن رواة زادوا على ألف وخمسمائة، وهذا اعتماداً لتوثيق ابن حبان. وجاء من بعدهما كذلك سبط ابن العجمي العراقي والهيثمي وغيرهم، وممن قبل توثيق ابن حبان من المعاصرين، أحمد شاكر، وحبيب الرحمٰن الأعظمي، والصديق الغماري، والشيخ شعيب في غالب منهجه، والشيخ محمد عوّامة وغيرهم.

٣ ـ دلل الباحث على تهافت دعاوى المعاصرين في انتقاد منهج ابن حبان وشروطه في صحيحه وصحيحه بشكل عام، ومن أبرزهم المعلمي





اليماني والألباني، وغيرهما، حيث أثبت أنَّ المتقدمين والمتأخرين اعتدوا بمنهج ابن حبان من حيث الجملة، ولذا فلا يعوّل على انتقاد المعاصرين لمنهج وشروط ابن حبان وأحاديثه في صحيحه.

٤ ـ أثبت الباحث موافقة محقق صحيح ابن حبان الشيخ شعيب الأرناؤوط، لابن حبان في تقريره لصحة عموم منهج ابن حبان وموافقته للجمهور في تسعين بالمائة كما قال، ثم اضطرابه في تضعيفه، لأكثر من مائتين وخمسين حديث في صحيحه.

٥ ـ ثبت عند الباحث أنّ الشيخ شعيب الأرناؤوط والشيخ بشار عواد قد اضطربا في فهم منهج ابن حجر بالعموم في تحريرهما للتقريب، كما اضطربا في فهم مصطلحات الحافظ ابن حجر، وخصوصاً موقف ابن حجر من توثيق ابن حبان، مما كان له انعكاس على توثيق ابن حبان، كما اضطربا في فهم توثيق ابن حبان في بعض المسائل.

والحمد لله رب العالمين.

